الأمم المتحدة

A/66/609

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٥٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – أداء الولاية ٤

ألف – نظرة عامة ٤

باء – تنفيذ الميزانية ٥

جيم – مبادرات دعم البعثة ٧

دال – التعاون الإقليمي ٨

هاء – الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة ٩

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٠

100212 010212 11-63873 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

ثالثا – أداء الموارد ٥٩
ألف – الموارد المالية ٥٩
باء – موجز للمعلومات المتعلقة بعمليات نقل الاعتمادات فيما بين الفئات ٦٠
جيم – نمط الإنفاق الشهري. ٦١
دال – إيرادات وتسويات أخرى ٦١
هاء – الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الدعم الذاتي ٦٢
واو – قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية. ٦٢
رابعا – تحليل الفروق. ٦٣
خامسا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها ٦٨

موجز

تم ربط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بهدف البعثة، وذلك من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج تم تجميعها حسب العناصر، وهي العملية السياسية؛ وقطاع الأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة والتنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية؛ والدعم.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
المراقبون العسكريون وأفراد الشرطة	٦٤ ٧٠٠,٥	٥٨ ٦٢٤,٧	٦ ٠٧٥,٨	٩,٤
الموظفون المدنيون	٨٧ ٧٢١,٠	٨٤ ٧٥٠,٣	٢ ٩٧٠,٧	٣,٤
التكاليف التشغيلية	٥٣ ٨٩٠,١	٤٦ ٧٧٠,١	٧ ١٢٠,٠	١٣,٢
إجمالي الاحتياجات	**٢٠٦ ٣١١,٦**	**١٩٠ ١٤٥,١**	**١٦ ١٦٦,٥**	**٧,٨**
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٤٧٤,٦	٩ ٤٦٩,٠	٥,٦	٠,١
صافي الاحتياجات	**١٩٦ ٨٣٧,٠**	**١٨٠ ٦٧٦,١**	**١٦ ١٦٠,٩**	**٨,٢**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
إجمالي الاحتياجات	**٢٠٦ ٣١١,٦**	**١٩٠ ١٤٥,١**	**١٦ ١٦٦,٥**	**٧,٨**

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	المعتمدة[أ]	الموارد المقررة (المتوسط)	الموارد الفعلية (المتوسط)	معدل الشغور[ب] (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٣٤	٣٤	٣٣	٢,٩
شرطة الأمم المتحدة	١ ٠٤٥	٩٩٢	٨٨٠	١١,٣
وحدات الشرطة المُشكّلة	٥٦٠	٥٢٥	٥٢٣	٠,٤
الموظفون الدوليون	٤٦٢	٤٦٢	٣٧١	١٩,٧
الموظفون الوطنيون	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٨٩٤	١٠,٦
متطوعو الأمم المتحدة	١٧٦	١٧٦	١٦٧	٥,١
الوظائف المؤقتة[ج]				
الموظفون الدوليون	٧	٧	٤	٤٢,٩
الموظفون الوطنيون	٣	٣	١	٦٦,٧

(أ) تمثل القوام الأقصى المأذون به.

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المقرر.

(ج) ممولة من المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا – مقدمة

١ – وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ (A/64/686)، وبلغ إجماليها ٤٠٠ ٨٣٨ ٢٠٨ دولار (صافيها ٢٠٠ ١٦٠ ١٩٩ دولار). وتضمنت الاعتمادات اللازمة لـ ٣٤ مراقبا عسكريا، و ٠٤٥ ١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٥٦٠ من أفراد وحدات الشرطة المشَكَّلة، و ٤٦٩ موظفا دوليا (منهم ٧ في وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)، و ٠٠٣ ١ موظفين وطنيين (منهم ٣ في وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) و ١٧٦ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ – وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بأن ترصد الجمعية العامة مبلغا للبعثة إجماليه ٦٠٠ ٨١١ ٢٠٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/660/Add.11، الفقرة ٤٠).

٣ – وخصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٦/٦٤، مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٣١١ ٢٠٦ دولار (صافيه ٠٠٠ ٨٣٧ ١٩٦ دولار) لتغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد قُسم مجموع المبلغ إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

ثانيا – أداء الولاية

ألف – نظرة عامة

٤ – أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦) ومددها في قرارات لاحقة. وحدّد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراريه ١٩١٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٩ (٢٠١١).

٥ – وتتمثل ولاية البعثة في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو النهوض بأمن واستقرار تيمور – ليشتي كبلد مستقل.

٦ – وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في عدد من الإنجازات بتحقيق ما يتصل بذلك من نواتج رئيسية مبينة في الأطر الواردة في الفرع واو أدناه للعناصر التالية: العملية السياسية؛ وقطاع الأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة؛ والتنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية؛ والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي قياساً إلى ما تقرر من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المحددة في ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ويُجري التقرير خاصة مقارنة بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية مقابل الإنجازات المتوقعة، وبين مؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أنجزت فعلا بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - خلال فترة الأداء، واصلت البعثة القيام بدور مهم في تعزيز الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١، تحقق واحد من أعظم الإنجازات في فترة وجود البعثة، عندما تم تسليم المسؤولية الأساسية عن حفظ النظام في أراضي تيمور - ليشتي بأكملها إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بمناسبة الذكرى السنوية الحادية عشرة لإنشائها. واستنادا إلى الرسائل المتبادلة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١ بين رئيس الوزراء والممثلة الخاصة للأمين العام، تواصل شرطة البعثة تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية، حسب الاقتضاء، وهي تركز بشكل متزايد على تقديم الدعم لمواصلة تطوير مؤسسة الشرطة تلك وبناء قدراتها، وفقا للخطة المشتركة لتطوير الشرطة الموقعة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١. وقد انعكس هذا أيضا في التغييرات التي أُدخلت على عدد أفراد عنصر الشرطة في البعثة، حيث أصبح ١٨ من الخبراء المدنيين الـ ١٩ الذين عيِّنوا للخدمة كمستشارين يتقاسمون أماكن العمل مع الشرطة الوطنية.

٩ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية، واصلت البعثة الاضطلاع بفعالية بوظيفتها المتمثلة في المساعي الحميدة والمحافظة على علاقات ودية مع الحكومة مثلما يدل على ذلك تواتر ونطاق الاجتماعات المعقودة بين كبار المسؤولين الحكوميين والممثلة الخاصة للأمين العام. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، لم يتسن تحقيق عدد من مؤشرات الإنجاز المقررة في ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ بسبب قرار الحكومة تأجيل موعد الانتخابات البلدية وزيادة اللامركزية إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية على نطاق البلد المقرر أن تتم في عام ٢٠١٢. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أوفدت إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة بعثة إلى تيمور - ليشتي لتقييم الاحتياجات الانتخابية قصد تحديد مدى الدعم الانتخابي اللازم لانتخابات عام ٢٠١٢. وانطلاقا من استنتاجات بعثة التقييم واصل كل من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم هيئات الإدارة الانتخابية وساعدا في مجالات بناء قدرات الأحزاب السياسية وبرامج الناخبين الشباب والمقترعين لأول مرة، وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية ومراقبة الانتخابات.

١٠ - وبالنظر إلى استمرار تحسن الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي وتزايد قدرات المؤسسات الوطنية على أداء مهامها، شرعت الحكومة والبعثة في حوار بشأن انسحاب البعثة من البلد في نهاية المطاف، ولذلك الغرض، أنشأتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية وهي بمثابة منتدى مشترك لتوجيه العملية الانتقالية ورصدها. ويشترك في رئاسة هذه اللجنة كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والممثلة الخاصة للأمين العام، ويحضر اجتماعاتها الوزراء الحكوميون وغيرهم من كبار المسؤولين في الدولة، فضلا عن الإدارة العليا للبعثة. وعُيِّن نائب رئيس الوزراء ورئيس أركان البعثة بوصفهما جهتي التنسيق العامتين للمرحلة الانتقالية. وحددت اللجنة الرفيعة المستوى، خلال اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، سبعة مجالات ذات أولوية لنشاط البعثة في المرحلة الانتقالية هي: الشرطة والأمن؛ وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان؛ والحوكمة الديمقراطية؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ودعم البعثة واللوجستيات؛ وتدريب الموظفين التيموريين؛ والأثر على الاقتصاد المحلي. ثم عُينت جهات تنسيق لكل واحد من المجالات السبعة وتم تشكيل أفرقة عاملة تقنية. وعقب قرار اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في شباط/فبراير ٢٠١١ بإعداد خطة تسترشد بها العملية الانتقالية للبعثة في مجالات التركيز السبعة، شرعت الأفرقة العاملة المشتركة بين الحكومة والبعثة في إعداد الخطة الانتقالية المشتركة، وذلك بالتشاور مع سائر الشركاء الرئيسيين، حيثما اقتضت الحاجة. وخلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١، اجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى في أربع مناسبات لرصد العملية الانتقالية. وبنهاية فترة الأداء كان مشروع أولي للخطة، قد قُدم إلى مجلس الوزراء لينظر فيه. وفي وقت لاحق اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى ذلك المشروع في اجتماعها المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١١ - وكان مجموع النفقات لاستمرار البعثة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ بمبلغ إجماليه ١٠٠ ١٤٥ ١٩٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٦٧٦ ١٨٠ دولار) مقارنة بمبلغ إجماليه ٦٠٠ ٣١١ ٢٠٦ دولار (صافيه ٠٠٠ ٨٣٧ ١٩٦ دولار) خُصص بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٤. وحققت البعثة معدل تنفيذ عاما قدره ٩٢,٢ في المائة من حيث استخدام إجمالي الموارد.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى عدد من العوامل إلى فروق هامة مقارنة بالميزانية المعتمدة. فقد نتجت عن معدل الشغور الذي كان أعلى من المتوقع أرصدة غير مستخدمة في فئة النفقات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وكان متوسط معدل الشغور الفعلي ٢,٩ في المائة بالنسبة لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين و ١١,٣ في المائة

بالنسبة لشرطة الأمم المتحدة، مقارنة بمعدلي الشغور الواردين في الميزانية وهما على التوالي صفر و ٥ في المائة.

١٣ - وكانت التكاليف العامة للموظفين المدنين أقل مما أُدرج في الميزانية، ولكن البعثة تكبدت نفقات أكبر مما أدرج في الميزانية بالنسبة للموظفين الوطنيين، ذلك أن جداول المرتبات المنقحة السارية اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١١ أفضت إلى زيادات في المرتبات. كما كانت التكاليف العامة للموظفين الوطنين أعلى مما هو مدرج في الميزانية. وإضافة إلى ذلك، أفضت عملية لتصنيف الوظائف إلى رفع رُتب وظائف ٢٤٥ موظفا وطنيا (منهم ١٩٨ من فئة الخدمات العامة و ٤٧ من الفئة الفنية)، مما أسهم في زيادة التكاليف. وكانت التكاليف التشغيلية أقل بكثير مما أُدرج في الميزانية. وكانت الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية أقل من المقرر نظرا لأن هذا النشاط كان يُرصد عن كثب. واستعانت البعثة أيضا بعدد أكبر من الاستشاريين لإجراء التدريب في منطقة البعثة بدلا من إيفاد الموظفين إلى الخارج لتلقي التدريب. وكان انخفاض النفقات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية يعزى أساسا إلى انخفاض الاحتياجات إلى خدمات الصيانة والأمن والتشييد، واللوازم. وتكبدت البعثة تكاليف أقل بكثير بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ لم يتم شراء بنود الاستبدال نظرا للمرحلة الانتقالية المتوقعة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وعوضا عن شراء بنود جديدة نُقلت إلى البعثة معدات من بعثات أخرى. وفيما يتعلق بالوقود لأغراض الطيران والنقل البري والمولدات، تكبدت البعثة نفقات أعلى بكثير مما هو مدرج في الميزانية نظرا لارتفاع أسعاره. ويرد تفسير الفروق في الفرع الرابع من هذا التقرير.

جيم - مبادرات دعم البعثة

١٤ - قدمت البعثة الدعم الإداري واللوجستي والأمني بفعالية وكفاءة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين لها، وتعهدت أربعة مراكز إقليمية (باكاو، وسواي، وماليانا، وأوكوسي) و ٨ مكاتب للشرطة في المقاطعات الفرعية، وواصلت كذلك القيام بعمليات دعم في لمقاطعات الفرعية الـ ٦٥.

١٥ - وشغّلت البعثة طائرتين ثابتتي الأجنحة وأربع طائرات بأجنحة دوارة، بما فيها طائرة هليكوبتر ذات قدرة على عمليات البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي، بمجموع ساعات طيران قدره ٢ ٢١٧ ساعة. وإضافة إلى ذلك شغلت البعثة وتعهدت أسطولا من ٨٧٠ مركبة في ديلي وأربعة مراكز إقليمية للدعم.

١٦ - وفيما يتعلق بالتدريب، زادت البعثة تركيزها على بناء قدرات الموظفين الوطنيين، فصممت برنامجا للتأهيل من ثلاثة عناصر لتلقين الموظفين الوطنيين مجموعة متنوعة من المهارات، بهدف أساسي هو مساعدتهم على اكتساب المهارات التي تمكِّنهم من العثور على عمل بعد رحيل البعثة والمساهمة في تنمية بلدهم. وبدأ البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تخرجت في حزيران/يونيه ٢٠١١ المجموعة الأولى المؤلفة من ٤٨ موظفا وطنيا من مرحلة التدريب الأولى. ومن المقرر أن يستمر التدريب حتى انسحاب البعثة في نهاية المطاف.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت البعثة ما خططت له من مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة فيما يتصل بإدارة الموجودات الاستهلاكية واستخدام المخزونات القائمة من قطع الغيار واللوازم الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وبالمركبات. ولم يتحقق التخفيض المقرر فيما يتصل بقطع غيار معدات الهياكل الأساسية ذلك أن أسعار قطع الغيار هذه كانت أعلى مما تقرر، وذلك نتيجة لترتيبات تعاقدية جديدة. وتم خفض التكاليف تحت بند السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن نتيجة لتناوب أفراد شرطة الأمم المتحدة على نفس الرحلات المستأجرة التي تستخدمها وحدات الشرطة المشكّلة، وذلك على أساس توافر الأماكن.

١٨ - وفيما يتعلق بمبادرات ''خضرنة'' الأمم المتحدة، شكلت البعثة لجنة معنية بالبيئة. وقامت عن طريق هذه اللجنة بالاستغناء عن استخدام الأكياس البلاستيكية في صيدليتها، كما زودت بعض المنظمات غير الحكومية بالورق الممزق ليعاد تصنيعه في شكل قوالب فحم للطهي. وبيعت زجاجات الماء وعلب القصدير الفارغة في إندونيسيا لتمويل علاج مرضى الصرع في تيمور - ليشتي. وإضافة إلى ذلك، نتج عن الطباعة على الوجهين انخفاض مشتريات ورق النسخ المعاد تصنيعه.

دال - التعاون الإقليمي

١٩ - يصعب على البعثة، بسبب موقعها، إقامة تعاون إقليمي مع بعثات حفظ السلام الأخرى، ولكنها واصلت التنسيق مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برنديزي، إيطاليا، لأغراض النقل وغيره من الخدمات. وظلت البعثة أيضا تتعاون مع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة في مجال بناء القدرات، وقدمت لتلك الكيانات خدمات عل أساس استرداد التكاليف كلما انطبق ذلك.

هاء – الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

٢٠ – واصلت البعثة اتباع نهج متكامل في تنفيذ ولايتها وقامت بأنشطة بالتعاون والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء المعنيين لتقديم الدعم لحكومة تيمور – ليشتي وغيرها من المؤسسات المعنية. ويغطي التكامل والتنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري المسائل البرنامجية والتنفيذية، وكان مسألة ذات أولوية بالنسبة للقيادة العليا منذ بدء البعثة. وفي آذار/مارس ٢٠١١، خلال زيارة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقّع مع الممثلة الخاصة للأمين العام لتيمور – ليشتي ونائبها، بصفته المنسق المقيم للأمم المتحدة، الإطار الاستراتيجي المتكامل لتيمور – ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، الذي يقدم التوجيه الاستراتيجي ورؤية مشتركة للأولويات الرئيسية لتوطيد السلام للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ويتواءم الإطار مع أولويات الحكومة ومع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وينشئ آليات للتنسيق الداخلي تستفيد من المزايا النسبية لكل قسم من أقسام منظومة الأمم المتحدة. وقد تم تشكيل أفرقة عاملة، مطلوب منها وضع خطة عمل مشتركة تحدد الأنشطة والنقاط المرجعية ومؤشرات الإنجاز. وهكذا، قدم كل من البعثة والفريق القطري دعما متكاملا للحكومة في مجالات عديدة من قبيل الانتخابات والقطاع الأمني والحكم الديمقراطي، والعدالة، والمسائل الجنسانية.

٢١ – وعقدت البعثة اجتماعات منتظمة مع الفريق القطري حول مسائل تتعلق بولايتها من خلال مؤسسات التكامل القائمة، مثل الأفرقة العاملة المواضيعية، والتي تعمل بوصفها محافل فعالة للتنسيق وتبادل المعلومات. ورغم أن الأفرقة العاملة المواضيعية هذه تتفاوت فيما بينها من حيث درجة إضفاء الطابع الرسمي عليها، اعتمد معظمها خطط عمل رسمية في الفترة قيد الاستعراض. كما تم عقد اجتماعات دورية مع كبار مسؤولي الأمانة العامة ورؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في إطار فرقة العمل المتكاملة الخاصة بالبعثة.

٢٢ – وقدم متطوعو الأمم المتحدة، من خلال وجودهم في البعثة والفريق القطري، دعما نشطا لبناء قدرات الموظفين الوطنيين داخل البعثة والمؤسسات الحكومية عن طريق تدريس اللغات والمهارات التقنية. ومكنت مرونة برنامج متطوعي الأمم المتحدة المتطوعين من القيام بدور هام من خلال وجودهم في المقاطعات الـ ١٣ بتيمور – ليشتي. وقام متطوعو الأمم المتحدة بدور حيوي في مساعدة المكاتب الحكومية المحلية وبناء قدرات عُمَد القرى، وتقديم الدعم لهيئات إدارة الانتخابات والتعاون مع النظراء الوطنيين في لجنة الخدمة المدنية

في حملات الخدمة العامة والاتصالات. وبوجه عام، ساعد الدعم الذي قدمه متطوعو الأمم المتحدة البعثة والفريق القطري على الوفاء بولاية كل منهما.

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: العملية السياسية

٢٣ – قامت البعثة على نحو فعال بأداء مهام المساعي الحميدة التي تهدف إلى التوصل إلى عمليات سياسية شاملة وتعاونية. وواصلت تعزيز ثقافة الديمقراطية الشاملة والتشاركية القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان كأساس ضروري لاستقرار تيمور – ليشتي وازدهارها. وتحقيقا لتلك الغاية، عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام اجتماعات منتظمة مع الرئيس ورئيس البرلمان الوطني، ورئيس الوزراء، وزعيم المعارضة (أمين عام الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة)، بينما أجرى نوابها اتصالات مع نظرائهم الذين كان من بينهم نائب رئيس الوزراء ووزيرا الدولة لشؤون الأمن والدفاع. وكانت الاجتماعات المنتظمة مع الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب غير الممثلة في البرلمان، ومع المجتمع المدني حافزا للحوار السياسي.

٢٤ – وأولت الممثلة الخاصة للأمين العام اهتماما خاصا لحالة المرأة في تيمور – ليشتي وواصلت عقد اجتماعات ربع سنوية مع ممثلات الأحزاب السياسية. ودعمت البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني. وتحققت تطورات إيجابية نتيجة لاعتماد تعديلات على القوانين المتعلقة بهيئات إدارة الانتخابات، والانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية، نُشرت في الجريدة الرسمية للحكومة يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١. وزاد قانون الانتخابات البرلمانية المعدل من نصيب المرأة في القوائم الحزبية للمرشحين إلى واحدة من بين كل ثلاثة (بعد أن كان واحدة من كل أربعة). ولم يقدم الدعم المقرر للانتخابات البلدية بالنظر إلى تأجيل الانتخابات إلى ما بعد الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٢.

الإنجاز المتوقع ١-١: توطيد الديمقراطية والاستقرار على المدى الطويل

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
موافقة البرلمان الوطني على ميزانية الدولة لعام ٢٠١١. وعلى القوانين المتعلقة بالحكم الرشيد وقطاعي العدالة والأمن، من خلال مناقشات بنّاءة فيما بين أعضائه، وكذلك من خلال جلسات استماع عامة بشأن قضايا الاهتمام الوطني يُدعى إليها المجتمع المدني والمنظمات النسائية وسائر المنظمات والمؤسسات المعنية، وقيام البرلمان بوظائفه الإشرافية	أُنجز. وافق البرلمان على ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعد إجراء مناقشة بنّاءة دامت أسبوعين، كما وافق على عدد من التشريعات الرئيسية خلال تلك الفترة، منها القانون الأساسي بشأن دائرة مراجعة الحسابات التابعة للمحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات، والقانون الأساسي بشأن ديوان الرئيس، والقانون الخاص بالهيكل التنظيمي للمصرف المركزي، وقانون الاستثمار الخاص، فضلا عن التشريعات المعدلة للنظام الأساسي الحالي المتعلق بمقاتلي حركة التحرير الوطني. وكجزء من مداولاته، أشرك البرلمان في كثير من الأحيان المجتمع المدني وعقد جلسات استماع علنية
دعم الجمهور لأنشطة هياكل الحكم الجديدة على الصعيد المحلي وعلى صعيد القرى، ومشاركة المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات	قررت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية إلى ما بعد الجولة المقبلة من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢ من أجل إتاحة الفرصة للمزيد من تطوير المؤسسات والموارد البشرية الذي اعتبرته ضروريا على صعيد المقاطعات
إجراء الانتخابات البلدية في مناخ من الهدوء والأمن وإسفارها عن نتائج يقبلها الجمهور على نطاق واسع	انظر أعلاه
مشاركة الحكومة والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني جميعها في وضع السياسات ومراعاة المنظور الجنساني ومنظور الشباب	أُنجز. ظل البرلمان منبرا حيويا لمناقشة سياسات الحكومة والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج، بمشاركة نشطة من أحزاب المعارضة. وواصلت الحكومة الدخول في حوار مع المجتمع المدني والطلاب والمجتمعات المحلية بشأن طائفة واسعة من قضايا السياسات، بما في ذلك مراعاة المنظور الجنساني ومنظور الشباب. وأجرى رئيس الوزراء مشاورات في كل من المقاطعات الفرعية الـ ٦٥ المدرجة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية
عمل وسائط الإعلام المحلية بشكل مستقل، حيث يكون نطاق البث التلفزيوني والإذاعي وتوزيع وسائل الإعلام المطبوعة واسعا ويشمل العاصمة والمقاطعات. وهذا يوفر وسيلة اتصال لجميع السكان ووسيلة تمكّن الحكومة من إيصال المعلومات عن السياسات والخدمات	أظهرت البحوث التي أجريت بتكليف من البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن نسبة التغطية الأسبوعية ارتفعت لتشمل ٥٥ في المائة بالنسبة للإذاعة، و ٤٨ في المائة بالنسبة للتلفزيون، و ٢١ في المائة بالنسبة للصحف (بزيادة قدرها ٣ في المائة فقط عن ٢٠٠٦).

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	وقيمت البحوث الوصول إلى المعلومات بشأن مواضيع من قبيل الانتخابات على صعيد القرى، وحفظ النظام والخدمات التي تقدمها الدولة. وكان معدل الإلمام بالمواضيع عاليا (٦٦ إلى ٩٤ في المائة) وكان أكثر مصادر المعلومات شيوعا وموثوقية هو قادة المجتمع المحلي ويليهم الإذاعة والتلفزيون. وأهم تغيير مقارنة بعام ٢٠٠٦ كان يتعلق بالهاتف المحمول، حيث تفيد حاليا ٦١ في المائة من الأسر المعيشية أنها تمتلك هاتفا محمولا أو أكثر (مقارنة بنسبة ١٠ في المائة قبل ذلك)
قيام المؤسسات الحكومية بتعيين موظفي الاتصالات والإعلام الخاصين بها	أُنجز. يعمل مركز التدريب الحكومي الخاص بموظفي الاتصالات بكامل طاقته، ويديره وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ويمول من ميزانية الدولة. ويدرب المركز موظفي الاتصالات التابعين للحكومة ويتيح إمكانية الوصول إلى مرافق الإنتاج الحديثة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة وبذل المساعي الحميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة بشأن المسائل ذات الصلة بالأمن والاستقرار والتنمية وسيادة القانون والعدالة وتنفيذ ولاية البعثة، مع مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني (على الصعيدين الوطني والمحلي)، بهدف تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي	نعم	قدمت البعثة المشورة وسهلت الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة في العديد من المؤسسات لتعزيز الحوار وثقافة الحكم الديمقراطي. وعقدت الممثلة الخاصة للأمين العام ما مجموعه ٦٨ لقاء مع محاوريها، بمن فيهم رئيس الدولة، ورئيس البرلمان الوطني، ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة، فضلا عن اجتماعات عُقدت من حين إلى آخر مع وزير الشؤون الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، كما عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام ٤ اجتماعات مع الأحزاب السياسية واجتماعين مع ممثلات الأحزاب السياسية، ولقاءين مع المجتمع المدني. وقد اتصلت البعثة بصفة أسبوعية بأعضاء البرلمان وأجرت أنشطة الرصد السياسي بانتظام في ديلي والمقاطعات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
قيام الممثل الخاص للأمين العام بتقديم المشورة والمساعي الحميدة، بدعم من الأقسام الأخرى المعنية مثل مكتب الشؤون السياسية ومكتب دعم الحوكمة الديمقراطية، إلى مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية فيما يتصل بالانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠١٠	لا	قررت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية إلى ما بعد الجولة المقبلة من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٢ من أجل إتاحة الفرصة للمزيد من تطوير المؤسسات والموارد البشرية الذي اعتبرته ضروريا على صعيد المقاطعات
مراقبة الانتخابات البلدية بوسائل منها حضور المناقشات البرلمانية ذات الصلة وتجمعات الحملة الانتخابية وغير ذلك من أنشطة الأحزاب السياسية وإقامة الاتصالات مع هيئات إدارة الانتخابات	لا	انظر أعلاه
عقد اجتماعات لمنتدى التنسيق الثلاثي الأطراف (الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس الوزراء وقائد القوة الأمنية الدولية)، لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالأمن	لا	مع تحسن الحالة الأمنية وحدوث تغييرات في المسؤوليات عن حفظ النظام، تم إلغاء منتدى التنسيق الثلاثي تدريجيا
تقديم الدعم عن طريق مشورة الخبراء والمشورة التقنية، وتقديم المساعدة في تنظيم المناسبات والدعوة إلى تخطيط وتنفيذ أنشطة مكتب وزير الدولة للنهوض بالمساواة، والتجمع النسائي البرلماني، والبرلمان، والوزارات المختصة، والمنظمات النسائية، والبعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل حفز عملية تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتنفيذ البرنامج السياسي النسائي وتشجيع مشاركة المرأة مشاركة هادفة في الانتخابات البلدية	نعم	تم تقديم المشورة في مجال بناء الثقة ومهارات القيادة من خلال اجتماعات نصف شهرية، وتقديم إحاطات إعلامية للنساء المشاركات في المنظمات السياسية والمدنية وعقد سبع حلقات عمل عن مهارات مخاطبة الجماهير وقدم المزيد من الدعم في التحضير للاحتفال بيوم المرأة العالمي وحملة ستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. وزار معرضَ الصور الخاص باليوم الدولي للمرأة أكثر من ٥٠٠ من طلبة المدارس الثانوية التيموريين وأدت البعثة أيضا دورا قياديا في تنظيم الاجتماع الشهري لفريق العمل المواضيعي بشأن القضايا الجنسانية لتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات. ويدعم هذا الفريق أيضا مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة من خلال تنسيق ورصد المصفوفة الخاصة بجهود الأمم المتحدة لتنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وأعرب المشاركون عن الارتياح الشديد إزاء أنشطة بناء القدرات التي تمت بدعم من البعثة لرؤساء القرى وموظفي الحكومة و ضباط الشرطة الوطنية التيمورية، وغيرهم من المحاورين الذين أبدوا فهما متزايدا ووعيا بقانون مكافحة العنف العائلي
تصميم وتنفيذ حملات لإعلام الجمهور وبرامج للدعوة في كافة أنحاء البلد دعما لجهود الحكومة الرامية إلى توطيد الديمقراطية وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل؛ وإنتاج وبث برامج إذاعية أسبوعية وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو؛ وإصدار نشرات صحفية؛ وإنتاج وتوزيع الملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من المواد الترويجية؛ والتعليق على لوحات إعلامية في جميع أنحاء البلد، والنشر في الموقع الشبكي للبعثة، وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور؛ وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	حلقات برامج إذاعية مدتها ٣٠ دقيقة من نوع المجلات الإخبارية
	٥٢	حلقات بث إذاعي على الإذاعة الوطنية و ١٥ إذاعة محلية لبرنامج عن الشباب مدته ثلاثون دقيقة
	٤	حلقات من برامج مدتها ثلاثون دقيقة من نوع المجلات الإذاعية تبث على التلفزيون الوطني
	٢٤	طبعات من نشرات إخبارية ذات أربع صفحات باللغة الإنكليزية أو باللغة التيتومية توزع على المجتمع المدني، وقادة المجتمع المحلي والحكومة المحلية ووسائط الإعلام (١ ٥٠٠ نسخة من كل عدد)
	١٧	معارض للصور في ديلي
	٢	تم تقديم الدعم لحملة التعداد الوطني للسكان (بما في ذلك ٢ من إعلانات الخدمة العامة الإذاعية و ٢ من إعلانات الخدمة العامة التلفزيونية بُثت ٣٠ مرة عبر الشبكة الوطنية)؛ وفعاليات بناء القدرات التي يديرها ديوان الرئيس (بما في ذلك ٢ ٠٠٠ ملصق من ملصقات حملة ''مشغل من أجل السلام'' وُزعت على أطفال المدارس أثناء الماراثون الذي يعقد في ديلي)

الإنجاز المتوقع ١-٢: إحراز تقدم صوب المصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام الجهات الفاعلة السياسية، بما فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بمعالجة خلافاتها عن طريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية	أُنجز. على غرار الديمقراطيات الأخرى، رغم استمرار الخلافات السياسية بين الائتلاف الحاكم والمعارضة حول مسائل من قبيل تنفيذ الميزانية والخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية، لا تزال معالجة تلك الخلافات تتم عن طريق البرلمان
استمرار مبادرات الحوار بين الدولة والمجتمعات المحلية التي يضطلع بها كل من الحكومة وديوان الرئيس، وذلك في ديلي والمقاطعات	أُنجز. استمر ديوان الرئيس في تولي دور قيادي في الحوار المتعلق بالمصالحة الوطنية وتعزيز السلام، بطرق منها تنظيم سلسلة من المناسبات الثقافية والرياضية في ديلي والمقاطعات. ويومي ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، استضاف أسقف بوكاو حوارا في موبيس مع قادة وطنيين مرموقين. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وبدعم من الرئيس، عُقد المؤتمر الختامي بشأن توافق الآراء الوطني من أجل الحقيقة والعدالة والمصالحة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أنشأت المديرية الوطنية للمساعدة الاجتماعية إدارة بناء السلام والتماسك الاجتماعي، التي تضم ثمانية أفرقة للحوار في جميع أنحاء البلد

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد اجتماعات منتظمة للممثل الخاص للأمين العام مع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان الوطني ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة بشأن المسائل الوطنية الحاسمة التي يتعين حلها بواسطة عمليات شاملة وتعاونية، بما في ذلك توطيد ثقافة الديمقراطية واستعراض القطاع الأمني وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية	نعم	عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام ٦٨ اجتماعا على النحو التالي:
	٣١	اجتماعا مع رئيس الجمهورية
	٩	اجتماعات مع رئيس الوزراء
	٧	اجتماعات مع رئيس البرلمان الوطني
	٢	اجتماعان مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	١٩	اجتماعا مع الأمين العام للجبهة الثورية لتيمور – ليشتي المستقلة (فريتيلين)
عقد اجتماعات للجنة المعنية بالتنسيق الرفيع المستوى (الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني وزعيم المعارضة) بشأن المسائل المتصلة بولاية البعثة	نعم	في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أُنشئت هيئة جديدة هي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية يشارك في رئاستها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والممثلة الخاصة للأمين العام. وعقدت اللجنة ٤ اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير
بذل الممثل الخاص للأمين العام المساعي الحميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة يحضرها قادة الدولة والحكومة وقادة الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وسائر الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، لمعالجة المسائل الحاسمة باتباع نُهج شاملة وتعاونية وتعميم مراعاة القضايا الجنسانية وقضايا الشباب في المناقشات الوطنية للسياسات المتصلة بالمسائل الحاسمة التي يواجهها البلد، وفي صياغة التشريعات	نعم	عقدت الممثلة الخاصة للأمين العام، إضافة إلى اجتماعاتها مع رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين الحكوميين، الاجتماعات التالية:
	٦	اجتماعات مع قادة الأحزاب السياسية، بما فيها اجتماعان مع القيادات النسائية
	٢	اجتماعان مع وزير الخارجية
	٢	اجتماعان مع منظمات المجتمع المدني واجتماعان مع المنظمات السياسية النسائية
تقديم الأمين العام تقريرين عن تيمور– ليشتي إلى مجلس الأمن	نعم	صدر تقريرا الأمين العام

العنصر ٢: القطاع الأمني وسيادة القانون

٢٥ - واصلت البعثة تقديم المساعدة إلى حكومة تيمور - ليشتي في الحفاظ على الأمن وتطوير مؤسسات القطاع الأمني. وقد تحقق أحد الإنجازات الرئيسية في ولاية البعثة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١ حين استأنفت قوة الشرطة الوطنية لتيمور- ليشتي الاضطلاع بالمسؤولية عن تنفيذ جميع مهام الحفاظ على الأمن في كامل أنحاء البلد. وشكّل استئناف تلك المسؤوليات تتويجا لعملية تسليم تدريجي كانت قد بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٩. ومثّل ذلك أيضا تتويجا لإعادة التشكيل التدريجي لعنصر شرطة البعثة صوب زيادة التركيز على بناء القدرات. واسترشادا بخطة التطوير المشتركة بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة، التي

أُقرت في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، نفّذت البعثة أنشطة التدريب وبناء القدرات دعما لتطوير الشرطة الوطنية في خمسة مجالات محددة هي: التشريع والتدريب والإدارة والانضباط والعمليات. وفي هذا الصدد، طلب رئيس الوزراء إلى البعثة تعيين أفراد شرطة ممن يمتلكون المهارات المناسبة للعمل بصفتهم مستشارين. وبالتعاون مع الحكومة، حددت البعثة ٢٥٧ من أفرادها النظاميين لشغل تلك الوظائف الاستشارية. وإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة قيد الاستعراض، وصل ١٨ من أصل ١٩ خبيرا مدنيا إلى البلد وشرعوا في تولي مهامهم في نفس أماكن عمل قوات الشرطة الوطنية. ولا يزال استقدام مستشار شرطة مدني واحد جاريا.

٢٦ - وأجرى فريق الاتصال العسكري الاتصالات مع السلطات العسكرية الوطنية والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، ورصد الحالة الأمنية، مع التركيز بوجه خاص على الأوضاع السائدة على طول الحدود مع إندونيسيا. واضُطلع بأنشطة مختلفة للتدريب وبناء القدرات بهدف زيادة تعزيز قدرات القوات المسلحة لتيمور - ليشتي. وواصل موظفو الاتصال العسكريون التابعون للبعثة تقديم التوجيه لأفراد القوات المسلحة لتيمور - ليشتي، تمهيدا لنشرهم للعمل في المناطق الحدودية بصفتهم ضباط اتصال وأيضا لنشرهم مستقبلا للعمل بصفتهم مراقبين عسكريين في إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الإنجازات الأخرى التي تحققت خلال هذه الفترة، اختيار مجموعة مؤلّفة من ٦ مهندسين تابعين للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي لتلقي التدريب استعدادا لنشرهم مستقبلا في إطار الوحدة البرتغالية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهو ما يُمثّل أول عملية نشر لتيمور - ليشتي. ويسّر موظفو الاتصال العسكريون التابعون للبعثة أيضا الدعم لتنمية القدرات البحرية للقوات المسلحة لتيمور - ليشتي وجهودها للتصدي للكوارث.

٢٧ - وأسدت البعثة المشورة وقدمت الدعم التقني للحكومة في ما تبذله من جهود لزيادة تطوير الإطار التشريعي والسياساتي الشامل للقطاع الأمني. وأُحرز تقدم في وضع السياسة الأمنية الوطنية وعُرض مشروع لهذه السياسة على وزير الدولة لشؤون الأمن ليستعرضه. وقُدّم إلى مجلس الوزراء في أيار/مايو ٢٠١١، استعراض شامل للقطاع الأمني. وواصلت البعثة التأكيد على الحاجة إلى توطيد الرقابة المدنية على القطاع وآلية المساءلة فيه وكفالة التحديد الواضح لأدوار ومسؤوليات الجيش والشرطة والتمييز بينها بوضوح.

٢٨ - وواصلت البعثة أداء دور أساسي في رصد حقوق الإنسان والإبلاغ والدعوة العامّين، بتقديم المساعدة في بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في مجالات مكافحة العنف الجنسي والجنساني، والمساءلة، والعدالة الانتقالية، وحماية المجموعات الضعيفة. فقد تلقى مسؤولون من الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي، ومسؤولون آخرون التدريب على

الامتثال للمعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. وواصلت البعثة توفير الدعم الرامي إلى تعزيز قدرات مكتب أمين حقوق الإنسان والعدل والمكاتب الإقليمية التابعة له وتمتين دوره. وفي هذا الصدد، دخل القانون الأساسي للمكتب حيز النفاذ في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١. وحُدّد موعد لإجراء أول استعراض لحالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان (الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، وقادت الحكومة، استعدادا لذلك الاستعراض، عملية تشاورية مكثفة على صعيد جميع المقاطعات بدعم من البعثة وبمشاركة المجتمع المدني.

٢٩ - وواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وسائر الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩ وزوّد مكتب المدعي العام بكل المواد والوثائق اللازمة للبت في تلك القضايا بموجب القانون. وفي تطور إيجابي، أودع المدعي العام في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قرار اتهام لدى المحكمة المحلية في ديلي ضد عضوين سابقين في الميليشيات.

الإنجاز المتوقع ٢-١: الحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
استئناف الشرطة الوطنية لمسؤوليات المحافظة على الأمن كاملة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١	أُنجز. تمكنت الشرطة الوطنية، بعد اكتسابها قدرات تشغيلية ولوجستية معزّزة، من استئناف مسؤولياتها الأساسية للحفاظ على الأمن في جميع الوحدات والمقاطعات في كل أنحاء البلد في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١
إعادة الإدماج الكاملة لـ ٣ ١٥٦ فردا من أفراد الشرطة الوطنية، باستثناء الذين لا يمكن إجازتهم لارتكابهم أعمالا إجرامية سابقة، أو بسبب قضايا تأديبية خطيرة و/أو انتهاكات لحقوق الإنسان، كما ينص عليه الترتيب التكميلي المتعلق بالحفاظ على النظام	أُنجز. فقد اكتملت عملية الإجازة. ومن أصل ٣ ١٣٥ فردا من أفراد الشرطة الوطنية المسجلين حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، اعتُمد ٢ ٩٣٦ فردا وفقا للترتيب التكميلي المتعلق بالحفاظ على النظام. وبأمر من وزير الدولة لشؤون الأمن (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، اعتُمد الأفراد المتبقّون الـ ١٩٩. وسيخضع الضباط الذين يُشتبه في تورطهم في سوء سلوك، للتحقيق وفقا للتشريعات الوطنية
عدم زيادة عدد حالات سوء سلوك الشرطة الوطنية خلال الأشهر الـ ١٢ السابقة	أُنجز. انخفض عدد حالات سوء سلوك الشرطة الوطنية بنسبة ٤٠ في المائة، من ٤٠٣ حالة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٤٥ حالة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
احتفاظ الشرطة الوطنية بقدرات إنفاذ القانون دون تدخل شرطة الأمم المتحدة في المناطق التي استأنفت فيها المسؤوليات الرئيسية للحفاظ على الأمن	في أعقاب عملية تسليم المسؤوليات في كل مقاطعة ووحدة، ما برحت الشرطة الوطنية تضطلع بمسؤولياتها الأساسية من أجل حفظ النظام العام والأمن

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة التشغيلية وتقديم الدعم يوميا إلى دوريات الشرطة الوطنية لمنع الجريمة، ومراقبة حركة المرور، وإجراء التحقيقات؛ والتصدي للحوادث في جميع المقاطعات بواسطة ٧٢ دورية في اليوم على الأقل في ١٢ مقاطعة، و ٦٠ دورية في اليوم على الأقل في ديلي	نعم	أسدت البعثة مشورة تشغيلية يومية للشرطة الوطنية بواسطة دوريات يومية مشتركة في ١٣ مقاطعة وأُنجز ما مجموعه ١٨٠ ٤٨ دورية كما يلي: مقاطعة ديلي: ٦٠ دورية يومية × ٣٥٦ يوما في السنة = ٩٠٠ ٢١ دورية المقاطعات الـ ١٢ الأخرى: ٧٢ دورية يومية × ٣٦٥ يوما في السنة = ٢٨٠ ٢٦ دورية
إسداء المشورة التشغيلية وتقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية في إطار دوريات الحفاظ على النظام في المجتمعات المحلية في المقاطعات الـ ١٣ جميعها، باستخدام دورية واحدة في اليوم في كل مقاطعة من المقاطعات الـ ١٢ و ٨ دوريات في اليوم في مقاطعة ديلي	نعم	عملت البعثة جنبا إلى جنب مع الشرطة الوطنية من أجل التوافق مع المجتمعات المحلية باستخدام دوريات مشتركة للحفاظ على الأمن في تلك المجتمعات، بهدف تعزيز ثقة الجمهور وارتياحه وأُنجز ما مجموعه ٣٠٠ ٧ دورية كما يلي: مقاطعة ديلي: ٨ دوريات يومية × ٣٦٥ يوما = ٩٢٠ ٢ دورية المقاطعات الـ ١٢ الأخرى: دورية واحدة في اليوم × ١٢ مقاطعة × ٣٦٥ يوما = ٣٨٠ ٤ دورية
إسداء المشورة وتقديم الدعم لوحدات مكافحة الشغب التابعة للشرطة الوطنية لإجراء نشاطين من أنشطة المناورات العملية سنويا وفي التصدي للاضطرابات المدنية	نعم	قدمّت البعثة المساعدة والمشورة التقنيتين لوحدة مكافحة الشغب التابعة للشرطة الوطنية لتعزيز قدرتها على الاستجابة العملياتية ومساعدتها على اكتساب تقنيات جديدة في التصدي للاضطرابات المدنية. ونُظّم تدريبان مكتبيان بالاشتراك مع الشرطة الوطنية عن عدة مواضيع تتعلق بإدارة أعمال مكافحة الشغب والتصدي لها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة وتقديم الدعم لأفراد الحماية الشخصية التابعين للشرطة الوطنية لتنفيذ عمليات الحماية الأمنية لكبار الشخصيات الدولية و/أو الوطنية أثناء زيارة البلد	نعم	قدمت البعثة الدعم التشغيلي وأسدت المشورة للشرطة الوطنية في ترتيب الخدمات الأمنية لـ ٣٥ مسؤولا دوليا أثناء زيارتهم تيمور - ليشتي
إسداء المشورة التشغيلية وتقديم الدعم لأجهزة المخابرات التابعة للشرطة الوطنية لنشر ٦٠ تقييما للتهديدات سنويا على الأقل بشأن المسائل الاستراتيجية والأمنية والمسائل المتصلة بالعمليات	نعم	عززت البعثة قدرات أجهزة المخابرات التابعة للشرطة الوطنية عن طريق توفير التدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة في تحليل المعلومات وإعداد التقارير عن اتجاهات الجريمة والمسائل الاستخباراتية وأعدّت الشرطة الوطنية ما مجموعه ٦٠ تقريرا عن تقييم التهديدات
توفير ٦٠ عملية مشورة ودعم سنويا على الأقل لخدمات التحقيق التابعة للشرطة الوطنية في فحص مسرح الجريمة، والتحقيقات العدلية، وإجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة والاتجار بالبشر/المخدرات	نعم	بتقاسمها أماكن العمل مع الشرطة الوطنية في دائرة التحقيق الجنائي، وفّرت البعثة تدريبا متخصصا أثناء العمل وقامت بعمليات فحص لمسرح الجريمة دعما للتحقيق في ٩٢ قضية من قضايا الجرائم الخطيرة
إسداء المشورة والتوجيه إلى الشرطة الوطنية في تخطيط وتنفيذ ١٢٠ عملية رئيسية خلال السنة بمناسبة تنظيم الأحداث البارزة والعمليات الخاصة في البلد	نعم	أسدت البعثة المشورة إلى الشرطة الوطنية في تخطيط عمليات أمنية وتنفيذها خلال ١٢٠ من المناسبات العامة التي نُظمّت في مختلف أنحاء البلد
عقد اجتماعات أسبوعية (٥٠ اجتماعا في السنة على الأقل) لإسداء المشورة وتقديم الدعم إلى قيادة الشرطة الوطنية في معالجة وتسوية المسائل المتصلة بالأداء	نعم	عقد نائب مفوض الشرطة لشؤون الإدارة والتطوير ونائب مفوض الشرطة للعمليات مع نظرائهما في الشرطة الوطنية ٥٠ اجتماعا عن قضايا ذات صلة بالإدارة بهدف تمتين هيكل القيادة والمراقبة للشرطة الوطنية وتعزيز فعاليته
توفير الدعم للشرطة الوطنية بتنفيذ ١٥٦ عملية تفتيش على الأقل في مستودعات الأسلحة في المقاطعات الـ ١٣ جميعها، لكفالة حسن المساءلة والخزن والصيانة وتوزيع الأسلحة النارية والذخائر	نعم	قدمت البعثة الدعم الرامي إلى تعزيز نظام مستودعات أسلحة الشرطة الوطنية بتوفير خزانات حديدية لخزن الأسلحة والذخيرة، وتهيئة أرصفة تفريغ وتنفيذ عمليات تفتيش في المرافق. وأدمجت عمليات التفتيش في أنشطة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الرصد الأسبوعية المنتظمة، وأجريت عملية تفتيش واحدة في الأسبوع في كل من المقاطعات الـ ١٣. وعلى مدى أكثر من ٥٢ أسبوعا، بلغ ذلك ٦٧٦ عملية تفتيش
		ووُضعت إجراءات تشغيل موحدة لإدارة الأسلحة النارية لكفالة خزن الأسلحة النارية وتداولها بشكل مأمون
تنفيذ ١٥٦ عملية تفتيش على الأقل لمرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية لكفالة استيفائها للمعايير الدنيا المعترف بها دوليا والمعايير الصحية الدنيا للمحتجزين، وللمجموعات الضعيفة بوجه خاص من نساء ومراهقين وذوي الإعاقة	نعم	نفّذت البعثة ٦٧٦ عملية تفتيش لمرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية لكفالة الاحتفاظ بالمحتجزين في ظروف مناسبة واحترام حقوقهم. وقد أُدرجت تلك التفتيشات كجزء من أنشطة الرصد الأسبوعية المنتظمة
		وتمشيا مع المعايير المعترف بها دوليا، أسدت البعثة مشورة منتظمة للشرطة الوطنية بغية تحسين ظروف مرافق الاحتجاز لكفالة استيفائها للمعايير الصحية الدنيا المعترف بها دوليا، خاصة فيما يتصل بالمجموعات الضعيفة من نساء ومراهقين وذوي الإعاقة
تقديم شرطة الأمم المتحدة لـ ٦٧٦ تقرير رصد واستشارة بشأن أداء الشرطة الوطنية لمسؤولياتها المستأنفة في الحفاظ على الأمن في المقاطعات والوحدات جميعها، مع التشديد على رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة القضايا التأديبية	نعم	استأنفت الشرطة الوطنية تولي مسؤولياتها الأساسية المتعلقة بالحفاظ على النظام في المقاطعات الـ ١٣ وجميع الوحدات في مختلف أنحاء البلد. واضطلعت شرطة الأمم المتحدة بأنشطة رصد يومي بهدف تحديد المناطق التي تحتاج فيها الشرطة الوطنية مزيدا من الدعم والمساعدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر ٦٧٦ تقرير رصد أسبوعيا (١٣ مقاطعة × ٥٢ أسبوعا = ٦٧٦ تقريرا)
توفير التوجيه التشغيلي إلى الشرطة الوطنية بواسطة خطة وطنية سنوية للحفاظ على الأمن في المجتمعات المحلية، والتعاون في تصميم وتنفيذ دورات تدريبية وحلقات عمل لمركز تدريب	نعم	تعرض خطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وشرطة الأمم المتحدة الموقعة في شباط/فبراير ٢٠١١ أنشطة محددة للبعثة وجداول زمنية لتحقيق أهداف بناء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الشرطة، واقتسام أماكن العمل، والتوجيه دعما للجهود الشاملة المبذولة للحفاظ على الأمن في المجتمعات المحلية، بما يكفل سياسة الشمول، والإدماج المستمر لمعايير حقوق الإنسان، واستعمال القوة في محلها، والتوعية الجنسانية، والحس المهني، والحياد، والمساءلة		قدرات الشرطة الوطنية في خمسة مجالات ذات أولوية هي: التشريعات والتدريب والإدارة والانضباط والعمليات ونُظّمت ٦٢ دورة تدريبية لفائدة ٢ ٣٩٨ من عناصر الشرطة الوطنية عن مواضيع متنوعة من بينها حقوق الإنسان والانضباط والمساءلة والمهارات الفنية للحفاظ على الأمن
توفير التدريب على معايير حفظ النظام في المجتمعات المحلية لما لا يقل عن ٩٥ في المائة من عناصر الشرطة الوطنية المسجلين والمؤهلين بإجازة من البعثة	نعم	استفاد من هذه الدورة التدريبية المتخصصة ٢ ٩١٧ (٩٣ في المائة) من عناصر الشرطة الوطنية. وأدرجت في برنامج الدورة مواضيع عن الحفاظ على الأمن في المجتمعات المحلية
عقد ٥٢ اجتماعا على الأقل مع مفوض الشرطة (أو ممثله)، والقائد العام للشرطة الوطنية (أو ممثله)، وكبار موظفي الشرطة الوطنية، لاستعراض الحالة الأمنية، وتنسيق دعم البعثة للشرطة الوطنية لعمليات الإصلاح، وإعادة هيكلة وإعادة بناء الشرطة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن بمساعدة الشركاء الثنائيين ذوي الصلة لتيمور - ليشتي	نعم	عقد مفوض الشرطة ٥٢ اجتماعا أسبوعيا واجتماعات مخصصة عديدة مع القائد العام للشرطة الوطنية تناولت ترشيد أنشطة بناء القدرات ومواءمتها
تقديم المساعدة التقنية والاستشارية للشرطة الوطنية في تقييم واستحداث المواد التعليمية (مثل الوحدات التعليمية، والكتيبات، وأشرطة الفيديو التعليمية) بما يتفق مع التشريعات الوطنية بشأن نظرية ومهارات الحفاظ على النظام، بما في ذلك المعايير الدولية للحفاظ على النظام	نعم	صدرت بدعم من البعثة مجموعة من ٧١ من المعايير التشغيلية الموحدة (اعتُمد منها ٥١ معيارا وما زال ٢٠ معيارا ينتظر الاعتماد) في مجالات العمليات والإدارة والتدريب والانضباط وصدرت مواد تعليمية تروّج للمعايير المهنية في مجال الحفاظ على النظام وذلك على النحو التالي: ١٤ ملصقا عن مدونة قواعد زي الشرطة المناسب ٥٣ ملصقا عن المعايير الدولية ٥٠٠ ٤ بطاقة جيب مغلّفة، باللغة التيتومية واللغة الإنكليزية

الإنجاز المتوقع ٢-٢: الحفاظ على الاستقرار في تيمور - ليشتي بما يشمل المناطق الحدودية في البلد

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تسوية جميع المسائل المعلقة المرتبطة بالحدود البرية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا	توجد مسائل لم يتم حلها فيما يخص ثلاث مناطق (سيترانا وكروز وميمو). واجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة (إندونيسيا وتيمور - ليشتي) في آذار/مارس ٢٠١١ وأشارت إلى أن الحكومتين ستشرعان فعلا في محادثات مباشرة في عام ٢٠١١ بشأن تعليم الحدود، مما يشير إلى إحراز تقدم صوب حل المسائل المعلقة
وجود حدود آمنة ومنيعة، حيث تنشط دوائر الجمارك والهجرة وشرطة الحدود في تيمور - ليشتي، وكل من القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي والقوات المسلحة الإندونيسية في جو من التوافق	أُنجز. وقعت القوات المسلحة الإندونيسية ووحدة دوريات الحدود في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ اتفاقا للقيام بدوريات حدودية مشتركة. وعقدتا اجتماعات ربع سنوية لإدارة الحدود بين أويكوس وأتامبوا في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وآذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١١. وأجرى فريق الاتصال العسكري التابع للبعثة تحقيقا في جميع حوادث الحدود التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير (ومجموعها اثنتان، في ٢٤ شباط/فبراير و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١ في ناكتوكا)، وحلها عن طريق مناقشات شاركت فيها القوات المسلحة الإندونيسية ووحدة دوريات الحدود وفريق الاتصال العسكري ووزارة الخارجية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
قيام الضباط العسكريين التابعين للبعثة بتسهيل الاتصالات من خلال عقد اجتماعات منتظمة بين جهازي الأمن الحدودي التيموري والإندونيسي، عن طريق الاتصال المنتظم بين القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي ووحدة شرطة الحدود التابعة لتيمور - ليشتي، وقوة تحقيق الاستقرار الدولية، والقوات المسلحة الوطنية الإندونيسية	نعم	أجرى فريق الاتصال العسكريين دوريات وعقد اجتماعات مع وحدة دوريات الحدود والقوات المسلحة الإندونيسية بشأن المسائل المتعلقة بالحدود وذلك مرة واحدة على الأقل أسبوعيا واجتمع كبير ضباط الاتصال العسكريين مع قادة وحدة دوريات الحدود والقوات المسلحة الإندونيسية مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، لمناقشة المسائل المتعلقة بالحدود

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		واجتمع كبير ضباط الاتصال العسكري مع قائد قوة الأمن الدولية مرة واحدة على الأقل أسبوعيا لمناقشة المسائل الأمنية، وحضر إحاطات شهرية عقدها القائد وكبار معاونيه. وحضر ضابط اتصال قوة الأمن الدولية الإحاطة التي تعقد مرتين أسبوعيا عن عمليات البعثة والإحاطة الأسبوعية عن عمليات فريق الاتصال العسكري
قيام الضباط العسكريين التابعين للبعثة بتسهيل اجتماعات الاتصال، من خلال الترتيب للاجتماعات المنتظمة غير الرسمية بين جهازي الأمن الحدودي التيموري والإندونيسي، والمشاركة فيها، تيسيرا للتسوية السلمية للمنازعات، بما يشمل المنازعات المتصلة بتعليم الحدود	نعم	أجرى فريق الاتصال العسكري تحقيقا في جميع حوادث الحدود (٢ خلال الفترة المشمولة بالتقرير)، ونوقشت المسائل المتصلة بها مع القوات المسلحة الإندونيسية ووحدة دوريات الحدود ووزارة الخارجية
تنظيم ٧ ٣٠٠ دورية للضباط العسكريين في السنة (بوجود مراقبين اثنين في كل دورية، لـ ١٠ دوريات يوميا طوال ٣٦٥ يوما) وإجراء اتصال منتظم مع السلطات المحلية في جميع المقاطعات	نعم	أجرى فريق الاتصال العسكري دوريات يومية كما أجرى اتصالات مع القرى والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ووحدة دوريات الحدود والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي. وأُجرى ما مجموعه ٧ ٣٠٠ دورية للضباط العسكريين
إسداء المشورة والتوجيه لأفراد القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي المنتشرين في المقاطعات الحدودية من خلال عقد اجتماعات وحلقات عمل	نعم	عقدت ٤ حلقات عمل لـ ١٩ ضابطا من ضباط الاتصال الحدودي في القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي وعقدت حلقة دراسية للتوجيه البحري لـ ١٩ ضابطا من ضباط بحرية القوات المسلحة في تيمور – ليشتي حول عمليات حفظ السلام البحرية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وعقدت حلقة عمل توجيهية مدتها ١٠ أيام لإعداد ٦ ضباط مختارين من القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي لنشرهم بوصفهم مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة وتقديم الدعم عبر مواصلة تسهيل أعمال منتدى التنسيق الثلاثي ورصده وتوجيهه وتنفيذ توصياته	لا	جرى تخفيض تدريجي لمنتدى التنسيق الثلاثي نظرا للتحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية والتغيرات التي طرأت على مسؤوليات أعمال الشرطة
نشر معلومات عن الجهود التي تبذلها الحكومة لحفظ الاستقرار في تيمور – ليشتي، بما في ذلك في المناطق الحدودية للبلد، من خلال النشرات الصحفية والتغطية بالصور	نعم	أعدت مواد إعلامية تعرض موضوع الاستقرار والأمن، خاصة في المناطق الحدودية: ١٥٠ ملصقا و ٥٠٠ منشور و ١٣ لافتة للترويج لسباق تيمور للدراجات، ومبادرة الرئيس لتعزيز الأمن والاستقرار في تيمور – ليشتي، وبرنامج بالفيديو في باباس (البرنامج التلفزيوني للبعثة) عن نظام عبور الحدود، و ٩ مواضيع إخبارية إذاعية في فوتورو نابيلان (البرنامج الإذاعي للبعثة)، و ٢٢ صورة من صور اليوم، و ٧ مقالات في النشرات الإخبارية، و ٣ مقالات في المواقع الشبكية، ونشرتان صحفيتان

الإنجاز المتوقع ٢-٣: تعزيز قدرات قطاع الأمن في تيمور – ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إتمام استعراض شامل لدور قطاع الأمن واحتياجاته في المستقبل والتوصل إلى نتائج تدعم وضع سياسة للأمن الوطني. وقيام السلطات الوطنية بوضع خطط إصلاح منسَّقة وقوانين وقواعد وأنظمة جديدة	أُحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب وضع الصيغة النهائية للاستعراض الشامل لقطاع الأمن. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، كان مجلس الوزراء قد أنجز الاستعراض المبدئي لمشروع الوثيقة أدرج وزير الدولة للأمن تعقيبات المجلس ضمنها، وقدم مشروعا منقحا
وضع سياسات وأطر قانونية لقطاع الأمن تكرس مبدأي الإشراف المدني واحترام حقوق الإنسان، وتوفر تحديدا وفصلا واضحين لأدوار كل مؤسسة من مؤسسات قطاع الأمن، بما يشمل وضع سياسة للأمن الوطني وإصدار قانون الدفاع الوطني، وقانون الأمن الوطني، وقانون الأمن الداخلي، وقانون الحماية المدنية	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لا يزال مشروع سياسة الأمن الوطني قيد الاستعراض لدى مجلس الوزراء. وفي إطار وظيفتها الإشرافية، قامت المديرية الوطنية لأمن المباني العامة، بدعم من البعثة، بوضع مشروع تشريع لتنظيم شركات القطاع الخاص. وأُحرز تقدم أيضا في وضع صيغة المرسوم بالقانون المتعلق بلجنة تنسيق عمليات الحدود. ولم يتم إصدار قانون الحماية المدنية. وجرى إصدار قانون الدفاع الوطني وقانون الأمن الداخلي في نيسان/أبريل ٢٠١٠

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إقرار الحكومة لقانون للحماية المدنية يشمل إجراءات العمل الثابتة ذات الصلة بالاستجابة الأساسية للطوارئ	حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لا يزال قانون قانون الحماية المدنية في شكل مشروع. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أمر وزير الدولة لشؤون الأمن بإعداد مشروع جديد لا يستند إلى الإطار القانوني البرتغالي
امتلاك وزارة الدفاع والأمن، والشرطة الوطنية، والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي، للقدرات الكافية (المهارات الاستراتيجية، والإدارية، والتقنية، والقيم المؤسسية) والنظم والعمليات والموارد (المالية والمادية) لكفالة الإدارة الكفؤة للمؤسسات الأمنية وتمكينها من تأدية أدوارها ومسؤولياتها، بما في ذلك الواجبات في مجال حقوق الإنسان	واصلت المؤسسات الأمنية الوطنية الاستفادة من بناء القدرات وتدعيم قدرة كل منها على الوفاء بمسؤولياتها. وافتُتح معهد الدفاع الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ليوفر التدريب على شؤون الدفاع والأمن. وقام ممثلو الحكومة بزيارة لتقصي الحقائق إلى الرأس الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ للاطلاع وتبادل الخبرات في مجال إصلاح قطاع الأمن، انطلاقا من توفير الأمن ووصولا إلى السياسة الدفاعية. وفي أيار/مايو ٢٠١١، قُدم مشروع خطة تطوير القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ إلى رئيس الوزراء لاستعراضه. وانتُدب مستشاران دوليان وأربعة مستشارين وطنيين في مكتب رئيس اللجنة البرلمانية باء ووزارتا الدولة لشؤون الدفاع والأمن ووزارة الخارجية، لسد ثغرات قصيرة الأمد في القدرات الإشرافية بقطاع الأمن
امتلاك الشرطة الوطنية للقدرات العملياتية، والتنظيمية، والإدارية، واللوجستية الكاملة من أجل استئناف مسؤوليات الحفاظ على النظام على نحو تام في جميع المقاطعات والوحدات قبل بدء عملية إعادة التشكيل	أنجز. مثَّل احتفال التسليم الذي جرى في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١ استعادة الشرطة الوطنية التيمورية بالكامل لمسؤولية الحفاظ على النظام في البلد
تحقُّق التمثيل الفعلي للنساء وعدم التمييز ضد المرأة داخل مؤسسات قطاع الأمن. ومعالجة مسألة أمن النساء في الولايات المحددة لمؤسسات قطاع الأمن	مع أن تمثيل المرأة في المؤسسات الأمنية ظل أقل مما ينبغي، فقد تحققت مكاسب كبيرة. وأسفرت عملية تعيين قامت بها القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي وأُنجزت في أيار/مايو ٢٠١١ عن تعيين نساء في ٩٢ وظيفة من بين ٦٠٠ وظيفة في القوات المسلحة. وتمثل النساء أيضا ١٩ في المائة من القوة العاملة في الشرطة التيمورية، وهي أعلى نسبة تمثيل في المنطقة وكانت صياغة قانون لتنظيم وتدعيم الوحدة المعنية بالضعفاء التابعة للشرطة التيمورية جارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
القيام، عن طريق مستشار دولي يموله مشروع الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، بإسداء المشورة وتقديم الدعم للجنة باء التابعة للبرلمان لغرض النظر وإصدار الآراء في مشاريع ومسودات القوانين والتعديلات المقترحة والمعاهدات المقدمة إلى البرلمان بشأن مسائل الدفاع والأمن والعلاقات الخارجية، بما فيها مشروع تشريعات الأمن الوطني	نعم	قدم مستشارو البعثة ٤٥٠ فتوى قانونية مكتوبة تشمل مجالات قانونية شتى، و ٥ فتاوى عن التدابير التأديبية والعقوبات المطبقة، و ١١ رسالة رسمية عن حالات فصل لضباط الشرطة التيمورية، و ٣ رسائل رسمية عن تفويض سلطات تأديبية
إسداء المشورة وتقديم الدعم، عن طريق مستشار دولي، لإتمام سياسة الأمن الوطني وتقديمها إلى مجلس الوزراء	نعم	قدم المستشارون الدوليون للبعثة الدعم في صياغة جميع مسودات التشريعات وأطر السياسات في قطاع الأمن، واستعراضها (انظر مؤشرات الإنجاز الثلاثة الأولى تحت عنوان الإنجاز المتوقع ٢-٣)
قيام الفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية (السلامة العامة والأمن) بإسداء المشورة وتقديم الدعم عن طريق جلسات المناقشة والاجتماعات والمساعدة المستمرة في إعداد وعقد وتوثيق اجتماعين كل فصل بمشاركة المجتمع المدني والشركاء الثنائيين من أجل مناقشة وصياغة سياسات قطاع الأمن	نعم	حضر المستشارون الدوليون للبعثة ٨ مشاورات لدعم الفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية (السلامة العامة والأمن)
تسهيل إجراء أنشطة التوعية، بما يشمل تمارين العمليات المدنية والعسكرية، والحماية المدنية، وإدارة الحدود، والأمن البحري في المقاطعات، عن طريق اجتماعات التنسيق ومناقشات المائدة المستديرة، والمساعدة المستمرة	نعم	قُدمت مساعدة إلى اللجنة المعنية بإعداد مجلس تنسيق عمليات الحدود في تنظيم ٤ حلقات عمل عن إدارة الحدود؛ وقُدمت تعليقات على مسودة التشريع؛ وقُدم دعم إلى الحكومة في عقد حلقتي عمل عن إدارة الكوارث وأُعدت ورقة خيارات في مجال السياسات على أساس تقييم القدرات الحكومية الراهنة في التصدي لحالة طوارئ معقدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ولم تجر تدريبات ميدانية أو مكتبية على العمليات المدنية – العسكرية أو الحماية المدنية أو إدارة الحدود أو الأمن البحري، حيث عقدت حلقات عمل بشأنها
تقديم المساعدة عن طريق اجتماعات تنسيق سياسة الأمن البحري المشتركة بين الوزارات، ومناقشات المائدة المستديرة، والمساعدة المستمرة إلى وزارة الدفاع والأمن في وضع إطار ومرسوم بقانون لإقامة سلطة بحرية متكاملة	نعم	اشترك مستشار البعثة في كافة الاجتماعات الدورية بخصوص تنسيق سياسة الأمن البحري وساهم في صياغة مرسوم بقانون لإقامة سلطة بحرية متكاملة
تنظيم ٦ مناقشات مائدة مستديرة لزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار إصلاح قطاع الأمن، بمشاركة جهات من قطاع الأمن وأكاديميين وموظفي الخدمة المدنية وجهات الإشراف ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية؛ وتنظيم حملة توعية إعلامية بشأن الشؤون الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إنتاج المواد الترويجية كالملصقات، والكراسات باللغات المحلية، وإنتاج البرامج التلفزيونية بشأن المسائل المواضيعية، والبرامج الإذاعية، ومنها البرامج المجتمعية الموجهة إلى قطاع الأمن والسكان عموما؛ وتسهيل إجراء ١٣ زيارة ميدانية إلى المقاطعات لعقد مناقشات بشأن الشؤون الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن على مستوى المقاطعات/المجتمعات المحلية	نعم	أُجريت ٦ مناقشات مائدة مستديرة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن؛ وأُطلقت حملتان للتوعية الإعلامية حول الشؤون الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن، مع توزيع ملصقات ومنشورات باللغات المحلية؛ وجرى تسهيل إجراء ١٣ زيارة ميدانية إلى المقاطعات
توفير المساعدة والدعم، عن طريق حلقات العمل والاجتماعات والحلقات الدراسية التي تضم وحدات محددة في قوات الحماية المدنية وجهات أخرى، لصياغة قانون الحماية المدنية وإقراره من جانب مجلس الوزراء، من أجل تطوير القدرات في عمليات الحماية المدنية؛ ووضع إجراءات عمل	نعم	عُقدت ٧ اجتماعات مع المستشارين بمكتب وزير الدولة للشؤون الأمنية بخصوص صياغة قانون الحماية المدنية وما يتصل بذلك من مسائل منها العمليات المدنية والعسكرية، والحماية المدنية، وإدارة الحدود، والأمن البحري وإدارة مراكز الاتصالات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
موحدة للعمليات المدنية والعسكرية المشتركة، والحماية المدنية، وإدارة الحدود، وعمليات الأمن البحري وإدارة مراكز الاتصالات		
إسداء المشورة وتقديم الدعم لوزارة الدفاع والأمن عن طريق ٣ اجتماعات لمناقشة آليات الرقابة المدنية على النحو المبين في سياسة الأمن الوطني والتشريعات ذات الصلة	نعم	عقد المستشارون لدى وزارة الدفاع والأمن ٣ اجتماعات حول آليات الرقابة المدنية والاجتماعات المتواصلة حول ما يتصل بذلك من مسائل وتشريعات وقدمت البعثة أيضا فتاوى قانونية ورسائل رسمية
تنفيذ ٧ أنشطة توعية للمجتمع المدني بشأن أنشطة إصلاح قطاع الأمن في المقاطعات	نعم	نفذت ٨ أنشطة توعية للمجتمع المدني بشأن أنشطة إصلاح قطاع الأمن في المقاطعات
وضع سياسات وإجراءات لتجنيد وترقية المدنيين في قطاع الأمن ومؤسساته، بما يشمل الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، وخدمات الإطفاء والأمن المدني	نعم	قُدمت خدمات استشارية في وضع سياسات وإجراءات لتجنيد وترقية المدنيين في القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، وخدمات الإطفاء والأمن المدني. ووضعت الصيغة النهائية لسياسات التجنيد في كل مؤسسة، واستُخدمت كأساس للتجنيد. وما زالت سياسات وإجراءات ترقية المدنيين قيد الإعداد
تنظيم ٤ حلقات عمل للقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي لصياغة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتطوير	نعم	نظمت ٦ حلقات عمل لصياغة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي
تقديم المساعدة للحكومة في تصميم وتنفيذ حملات إعلامية في جميع أنحاء البلد، وبرامج توعية لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرات قطاع الأمن، من خلال إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج إعلامية شهرية بالفيديو، ومعلومات خطية كالنشرات الصحفية، والملصقات، وصحف الوقائع، والرسائل الإخبارية، والكراسات، والمواد الترويجية الأخرى المخصصة للتوزيع والإلصاق	نعم	قُدم الدعم إلى حملات وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، ووضع برامج التربية المدنية حول تدعيم قدرة قطاع الأمن، واستئناف الشرطة التيمورية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية عن حفظ النظام، وذلك عن طريق برامج تلفزيونية وإذاعية منتظمة ومنتجات على الإنترنت ومطبوعات، من بينها ١٣ برنامجا بالفيديو عبر باباس (البرنامج التلفزيوني للبعثة)، و ١٠ إعلانات تلفزيونية للخدمات العامة،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
على لوحات إعلامية في جميع أنحاء البلد، والنشر في الموقع الشبكي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي		و ٣٤ برنامجا إذاعيا عبر فوتورو نابيلان (البرامج الإذاعي للبعثة)، و ٤ حوارات إذاعية أمنية تفاعلية مباشرة مدة كل منها ساعة، شاركت فيها قيادة الشرطة التيمورية وشرطة الأمم المتحدة
إسداء المشورة لمؤسسات قطاع الأمن من خلال تدريب أساسي للشرطة الوطنية والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي في مجال حقوق الإنسان، والإدارة الإعلامية، والشؤون الجنسانية، والإدارة المالية وإدارة الموارد	نعم	عقدت ٦ دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، والإدارة الإعلامية، والشؤون الجنسانية، والإدارة المالية وإدارة الموارد

الإنجاز المتوقع ٢-٤: إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور – ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
اعتماد الحكومة لآلية لتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان	أنجز. خلال فترة الأداء، قبلت الحكومة بصورة تامة مسؤولياتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وأعدت تقريرها إلى الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان (الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل). وخلال تلك العملية، تلقت الحكومة دعما فعالا من ٢٥ جهة تنسيق في مجال حقوق الإنسان في الوزارات ووزارات الدولة وجميع المقاطعات، وأجرت مشاورة وطنية وسبع مشاورات عامة على صعيد المقاطعات ومؤتمرا صحفيا عن الاستعراض الدوري الشامل
إتمام جميع المجندين الجدد في القوات المسلحة للتحرير الوطني والشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي برنامج التدريب الجديد في مجال حقوق الإنسان	جرى تعليق بعض الدورات المقررة بسبب التزامات تدريبية أخرى للشرطة الوطنية والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي. وقُدم تدريب في مجال حقوق الإنسان إلى ٦٥ مدربا من القوات المسلحة للتحرير الوطني و ٢٠٠ من أفراد الشرطة التيمورية و ٦ ضباط من القوات المسلحة للتحرير الوطني سينشرون قريبا في بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام أمين حقوق الإنسان والعدل بإجراء وإتمام ٥ تحقيقات في شكاوى استلمها كل من المكاتب الإقليمية الأربعة (٢٠ تحقيقا)	وردت ٩٧ شكوى إلى المكاتب الإقليمية. واعتبرت ٥٤ منها انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان وبدأت التحقيقات فيها. وأنجزت ٣ تحقيقات وقدمت توصيات بشأنها إلى المؤسسات المعنية. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، لا تزال ٥١ حالة رهن التحقيق
إنجاز مكتب المدعي العام ٨٠ في المائة من التحقيقات المعلقة للجنة تحقيق الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦	نظرا لتعقيد الحالات والتحديات المتصلة بإجراء التحقيقات (سوء أحوال الطرق وصعوبة الوصول إلى الشهود)، أُنجز ٦٠ في المائة من التحقيقات
إدراج حقوق الإنسان في جميع البرامج والأنشطة الإنمائية، وفي المناهج الدراسية (الفصول ٧ إلى ٩)	في آب/أغسطس ٢٠١٠، وضعت وزارة التعليم الصيغة النهائية لمنهج التربية المدنية والمواطنة وحقوق الإنسان (الفصول من ٧ إلى ٩) وعُقدت دورتان تدريبيتان للمدرسين على ذلك المنهج (تدريب المدربين، الذي أعقبه تدريب على صعيد المقاطعات لـ ٢٠ مدرسا بكل مقاطعة). وفي أيار/مايو ٢٠١١، عُرض المنهج على مجلس الوزراء (الذي اعتمده عقب ذلك في تموز/يوليه ٢٠١١). وشرعت وزارة التعليم في العمل على وضع كتب دراسية للمدرسين والطلاب ريثما يصدر قرار مجلس الوزراء
إحراز تقدم نحو إتمام فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة أعماله في القضايا المتبقية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بخصوص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩	أنجز. أُنجز ٦٥ تحقيقا في جرائم ضد الإنسانية. وهذا أقل مما كان متوقعا أصلا، نظرا للصعوبات التي صودفت في الوصول إلى المناطق النائية بغرض العثور على الشهود، وسوء أحوال الطرق خلال فترة الأمطار الموسمية. ولا تزال ١٨١ قضية قيد التحقيق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق التوجيه وجلسات المناقشة والتدريب، من أجل وضع ودعم آلية حكومية لتقديم التقارير بموجب المعاهدات تقودها وزارة الخارجية	نعم	في أيار/مايو ٢٠١٠، اختيرت وزارة العدل (وليس وزارة الخارجية كما هو مشار إليه) من أجل الاضطلاع بدور القيادة في إعداد التقارير بموجب المعاهدات. وعقدت البعثة ١٥ اجتماعا مع وزارتي العدل والخارجية و ٦ اجتماعات مع جهات التنسيق في مجال حقوق الإنسان من أجل تقديم المساعدة التقنية لإعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل وقدمت البعثة أيضا الدعم للقيام بمشاورات عامة حول الاستعراض الدوري الشامل (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه)، وشمل ذلك الدعم إنتاج وثائق متصلة بالموضوع وترجمتها إلى اللغة التيتومية وعقدت ٦ اجتماعات مع المدير الوطني لحقوق الإنسان والمواطنة من أجل مناقشة الإعداد لكتابة التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل
تقديم خدمات مدَّعٍ عام دولي إلى مكتب المدعي العام بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمعالجة قضايا لجنة التحقيق وإتمام جميع التحقيقات المعلقة للجنة	نعم	قدم المدعي العام الدولي الخدمات لمكتب المدعي العام من خلال ٥ اجتماعات بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
تقديم قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية الدعم والتوجيه إلى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يشمل المناطق	نعم	٥ دورات تدريبية بشأن حماية حقوق الإنسان ورصدها وتقصي الحقائق تتصل بآلية الاستعراض الدوري الشامل وبعمليات الإخلاء القسري، لفائدة موظفي مكتب أمين حقوق الإنسان والعدل، بمن فيهم موظفو المقاطعات، ومنظمات المجتمع المدني؛ و ١٣ فريق مناقشة على صعيد المقاطعات ومشاورة وطنية واحدة بشأن آلية التقرير الدوري الشامل؛ وتقديم الدعم لاجتماع مع ممثلي وزارة العدل ورسالة مشتركة موجهة إلى وزير العدل بشأن عمليات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الإخلاء القسري؛ ومناقشات بشأن تنقيح القانون التشريعي، والقانون الأساسي الجديد لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدل؛ والتبرع بـ ٣٨ مرجعا حول مواضيع حقوق الإنسان لفائدة مكتبة المكتب
رصد حالة حقوق الإنسان عن طريق الزيارات إلى السجون، والمستشفيات، والقرى، ومتابعة تقارير وسائط الإعلام، وعقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وإجراء المقابلات مع التركيز على حالة المحتجزين والأحداث، بمن فيهم النساء والأطفال، في ضوء استئناف الشرطة الوطنية لمسؤوليات الحفاظ على النظام وتدخلات القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي	نعم	الرصد الأسبوعي لزنزانات الاحتجاز وسجن بيكورا؛ والرصد المنتظم من خلال الزيارات ومتابعة تقارير وسائط الإعلام عن المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
إجراء دورات تدريبية لفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والمنظمات غير الحكومية بشأن نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان	نعم	قامت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببانكوك، بتنظيم دورة تدريبية واحدة للحكومة، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدل، والمجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان
إجراء تدريب وجلسات مناقشة واجتماعات للشرطة الوطنية والقوات المسلحة للتحرير الوطني من أجل وضع منهاج تدريبي في مجال حقوق الإنسان	نعم	حتى ٣٠حزيران/يونيه ٢٠١١، لم تُدرَج الوحدات الخاصة بحقوق الإنسان في المنهاج التدريبي العادي للشرطة الوطنية والقوات المسلحة، وذلك في انتظار وضع الصيغة النهائية لمشروع منهاج التدريب الأساسي للشرطة الوطنية والدورة التدريبية الأساسية للقوات المسلحة تضمّن كل واحد من البرامج التدريبية لمركز تدريب الشرطة الوطنية عنصرا خاصا بحقوق الإنسان؛ وتتضمن الدورات التدريبية للقوات المسلحة أيضا جوانب متعلقة بحقوق الإنسان (مثل التدريب المتعلق بالقانون الإنساني الدولي)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم تدريب وحلقات مناقشة واجتماعات لوزارة التعليم بشأن إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للفصول ٧ إلى ٩	لا	لم يكن ممكنا القيام بأي تدريب لعدم وجود مجال شاغر في الجدول الزمني للتدريب الخاص بالوزارة

العنصر ٣: الحوكمة، والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

٣٠ - واصلت البعثة دعم المؤسسات والبرامج الرسمية في مجال الحوكمة الديمقراطية وإقامة العدل والتعاون الإنمائي. وتضمنت البرامج التي تعزز ثقافة الحوكمة الديمقراطية منتديات عن الحوكمة الديمقراطية نظمتها البعثة في جميع المقاطعات وعلى الصعيد الوطني. ودعمت البعثة الآليات التي تعزز المشاركة المدنية في الحوكمة، وبخاصة الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات التي لها وظائف في مجالي الرقابة والمساءلة، بما في ذلك البرلمان الوطني، ولجنة مكافحة الفساد، فضلا عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية. وأحرز تقدم في مشروع قانون لإنشاء ديوان محاسبة للمحكمة العليا للقضايا الإدارية والضريبية ومراجعة الحسابات. وجدير بالترحيب نحو تعزيز الحوكمة الديمقراطية، إصدار محكمة الاستئناف في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تقرير مراجعة الحسابات الأول عن ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩. وكان من المبادرات الأخرى الخاصة بالشفافية إطلاق رئيس الوزراء ووزير المالية لموقع شفافية الميزانية لتيمور - ليشتي على الإنترنت في آذار/مارس ٢٠١١.

٣١ - ولم يقدم الدعم المقرر للانتخابات البلدية في ضوء تأجيل الانتخابات، وبالتالي لم يتم تحقيق الإنجازات المتوقعة في هذا المجال. ومن الأمور المرتبطة بتأجيل الانتخابات البلدية قرار الحكومة تأجيل خطط تحقيق اللامركزية. ومع ذلك، قدمت البعثة المساعدة التقنية لغرض تعزيز قدرات إدارات المقاطعات.

٣٢ - وقدمت البعثة المساعدة والمشورة القانونيتين للعناصر الفاعلة الرئيسية في نظام العدالة، ولا سيما في ما يتعلق بالعدل بين الجنسين، وقضاء الأحداث والإصلاحيات. وتم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة (التي أُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٠)، ولكن تظل معالجة مسائل استقلال القضاء والإفلات من العقاب والمساءلة بالغة الأهمية. ودعمت البعثة بدء العمل بنظام جديد لإدارة القضايا، تم العمل به في مكتب المدعي العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتم توسيعه لاحقا ليشمل مكتب المحامي العام، ودوائر السجون الوطنية، والشرطة الوطنية والمحاكم. ومما يعكس القدرة المتنامية

لقطاع العدالة التيموري استمرار التقدم في انتقال الجهات الفاعلة القانونية الدولية من أداء المهام التنفيذية إلى الأدوار الاستشارية. وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، أدى اليمين أربعة قضاة (من بينهم امرأة)، وخمسة محامين للمساعدة القضائية وخمسة مدعين عامين مما يرفع العدد الإجمالي إلى ٢٥ قاضيا (من بينهم خمس نساء)، و ٢١ مدعيا عاما (من بينهم خمس نساء) و ١٨ محاميا للمساعدة القضائية (من بينهم ثلاث نساء).

٣٣ - وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبالتشاور مع شركاء التنمية الرئيسيين للحكومة، رصدت البعثة العوامل الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية، ولا سيما في ما يتعلق بعمالة الشباب والمساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية، والحوكمة الاقتصادية. وفي تطور إيجابي، أظهرت النتائج الرسمية لتعداد السكان والمساكن التي نشرت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ انخفاضا في معدلات النمو السكاني. وفي تطور آخر، وافقت اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، على إعطاء الأولوية للأهداف ''خارج المسار''، لا سيما في مجال التغذية. وشملت ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ الصادرة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، والتي تعكس التزام الحكومة بتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية، إنشاء صندوق لتنمية البنية التحتية وصندوق تنمية رأس المال البشري. وواصلت البعثة الدعوة من أجل تنويع الاقتصاد بالتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي وزيادة فرص العمل. كما قدمت البعثة أيضا الدعم في مجال الأمانة التنفيذية لبرنامج الأولويات الوطنية، الذي ظل يشكل آلية التخطيط الإنمائي الرئيسية في انتظار وضع الصيغة النهائية للخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

٣٤ - وفي ما يتعلق بتنسيق الشؤون الإنسانية، دعمت البعثة جهود الحكومة الرامية إلى بناء القدرة على التأهب والتصدي للكوارث. وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين الآخرين. وشهدت إدارة مخاطر الكوارث بعض التحسينات على مستوى العمل، لكن ثمة حاجة لوضع إطار قانوني مؤسسي لتنسيق الاستجابة في حالات الطوارئ من أجل توضيح أدوار مختلف الجهات الفاعلة في الاستجابة للطوارئ.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم نحو إقامة دولة ومؤسسات حكومية ديمقراطية ومستدامة في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إحراز تقدم في نشر ثقافة الحوكمة الديمقراطية وتحسين ثقة الجمهور فيها مع مشاركة الجماعات النسائية والمجتمعية المحلية الأخرى في مبادرات الحوار الوطني والمشاورات العامة التي يضطلع بها كل من مؤسسات الدولة وزعماء تيمور - ليشتي	أنجز. كان من بين الأعمال الرئيسية التي اضطلعت بها الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير صياغة الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. وكجزء من هذه العملية، قامت الحكومة بمشاورات مستفيضة مع الجمهور شملت الشباب، والنساء، والجماعات المحلية في كافة المقاطعات. وزادت الحكومة أيضا من تطوير قدرتها على استخدام وسائط الإعلام المحلية من أجل التواصل مع المجتمعات المحلية بغية شرح سياساتها وبرامجها، معززة بذلك ثقة الجمهور في الحوكمة الديمقراطية
اضطلاع لجنة الخدمة المدنية بتنفيذ سياسات الحكومة لإصلاح قطاع الخدمة المدنية، ووضع التشريعات الفرعية الضرورية والسياسات الصائبة والممارسات المناسبة في مجال الموارد البشرية، فضلا عن نظم الرصد والتقييم	أنجز. بدأت لجنة الخدمة المدنية تحويل أكثر من ١٢ ٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية من وضع الموظف المؤقت إلى وضع الموظف الدائم. وشمل هذا الأمر عملية تسجيل لتسليم بطاقات هوية لموظفي الخدمة المدنية. وتلقت اللجنة تدريبا على إدارة التغيير من أجل الاستجابة لاحتياجات الخدمة المدنية. وتم تنفيذ آليات تنسيق ووضع استراتيجية اتصالات
استحداث إطار لمكافحة الفساد؛ وتفعيل عمل لجنة مكافحة الفساد؛ واعتماد قانون المحكمة العليا للشؤون الإدارية والضريبية ومراجعة الحسابات وإصداره، وتفعيل عمل ديوان المحاسبة (مكتب مراجعة الحسابات)	أنجز. بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اكتمل ملاك موظفي لجنة مكافحة الفساد (بما في ذلك خبيران أعارتهما البعثة) وشرعت في التحقيقات وأنشطة مكافحة الفساد. واستُكمل مشروع القانون الذي ينشئ ديوان المحاسبة للمحكمة العليا للشؤون الإدارية والضريبية ومراجعة الحسابات بإسهامات فنية من البعثة وعُرض على البرلمان. وبالرغم من أن ديوان المحاسبة لم يُنشأ بعد، مارست محكمة الاستئناف في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ السلط الدستورية لديوان المحاسبة وأصدرت تقرير مراجعة الحسابات الأول عن ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩
مواصلة عملية الأخذ باللامركزية والحكم المحلي مع استمرار إنشاء البلديات في جميع أنحاء البلاد	تم تأجيل عملية الأخذ باللامركزية حتى عام ٢٠١٤. وتم تأجيل الانتخابات البلدية (انظر الفقرة ٩ أعلاه)

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
اضطلاع الحكومة بسن القوانين ذات الصلة، وإنشاء آليات من أجل بناء القدرات لتحسين البيئة المنظمة لوسائط الإعلام	دعمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) دراسة حول مؤشرات تطور وسائط الإعلام تدعو إلى وضع التشريعات والآليات التنظيمية المتعلقة بوسائط الإعلام. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١١، لم تُسن هذه القوانين
تحسُّن البيئة المنظمة للمجتمع المدني وازدياد تفعيل عمل آليات التربية الوطنية في جميع أنحاء البلاد مع تعزيز منتدى المنظمات غير الحكومية لوظائفه	أنجز. قاد منتدى المنظمات غير الحكومية جهود الدعوة ويسّر الحوار مع الدولة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك أعضاء الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية؛ وعقدَ اجتماعات منتظمة مع مسؤولين كبار في الدولة ومع البعثة
اضطلاع اللجنة الوطنية للانتخابات والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات بإجراء الانتخابات البلدية في بعض مناطق البلد وتنفيذ برامج توعية المدنيين والناخبين	تم تأجيل الانتخابات البلدية (انظر الفقرة ٩ أعلاه)

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
قيام الإدارة العليا للبعثة بإجراء تحليل للدستور وتقديم توصيات بشأن قانون مناطق الحكم الذاتي	لا	لم يحرز أي تقدم في ما يخص هذا القانون لأنه لم يكن أولوية من أولويات الحكومة
إسداء المشورة عن طريق المشاركة في جلسات الاستماع العامة وتقديم توصيات مكتوبة للجان برلمانية مختارة، أي اللجنتان ألف وجيم	نعم	ساعد مستشارو اللجنة الانتخابية الوطنية في إعداد تقارير كتابية وشاركوا في جلسات استماع للجنتين ألف وجيم متعلقة بالقوانين الانتخابية
توفير الدعم للبرلمان الوطني، وذلك عن طريق عقد حلقة عمل واحدة أو حلقة دراسية واحدة أو منتدى واحد على الأقل كل ثلاثة أشهر، بالتشاور مع أمانة البرلمان الوطني	نعم	تم تقديم الدعم للبرلمان الوطني في تنظيم حلقة دراسية حول تدابير مكافحة الفساد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت خمسة منتديات للحوكمة الديمقراطية تناولت تحديدا دور البرلمان الوطني وشارك فيها ٢٣ عضوا من البرلمان
تنظيم منتدى للحوكمة الديمقراطية في المقاطعات، ومنتدى في ديلي بشأن مواضيع مختارة تتعلق بالحوكمة الديمقراطية، تشارك فيهما جهات تنسيق الشؤون الجنسانية	نعم	عُقد ٥٩ منتدى للحوكمة الديمقراطية على صعيد الوطن، والمقاطعات والمقاطعات الفرعية بمشاركة ١٦١ ٤ شخصا من الحكومة، والبرلمان الوطني، والأحزاب السياسية،

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وكيانات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية. كما عُقدت أربعة منتديات إقليمية حول التقيد بالدستور، ودور البرلمان الوطني، وعُقد كذلك منتدى وطني بشأن الحوكمة الديمقراطية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
تقديم تعليقات وتوصيات تتعلق بالسياسات، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن التشريعات الفرعية التي ينبغي أن تُسن بموجب قانون الخدمة المدنية	لا	لم يتم إعداد أي تشريع فرعي لأن لجنة الخدمة المدنية ركزت على إعادة تصنيف أعداد كبيرة من الموظفين المؤقتين كموظفين مدنيين
تقديم دعم استشاري من الإدارة العليا للبعثة من أجل تطوير نظم للرصد والتقييم على الصعيدين الفردي والمؤسسي داخل لجنة الخدمة المدنية، ومن أجل تعزيز عمليات تقييم الأداء في كامل قطاع الخدمة المدنية	نعم	قدمت البعثة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة الدعم التقني في ما يتعلق بإدارة التغيير، والمسائل الجنسانية، وإدارة الموارد البشرية، والاتصالات
تقديم دعم استشاري إلى لجنة الخدمة المدنية عن طريق عقد اجتماعات منتظمة مع النظراء الوطنيين والدوليين، وذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبالتشاور مع أمانة البرلمان الوطني	نعم	عُقد اجتماعان لفريق الأمم المتحدة الفرعي بشأن الخدمة المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة في ٦ اجتماعات للفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية بشأن الموارد البشرية من أجل الخدمة المدنية
قيام الإدارة العليا للبعثة بإجراء تحليل قانوني وتحليل للسياسات وتقديم توصيات، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن إنشاء المحكمة العليا للقضايا الإدارية والضريبية ومراجعة الحسابات بما في ذلك أحد أجهزتها التنفيذية، هو ديوان المحاسبة، وبشأن مذكرة التفاهم المتعلقة بالترتيبات التنفيذية بين لجنة مكافحة الفساد والمدعي العام، ومشروع الإطار التنسيقي المتعدد الوكالات لمكافحة الفساد	نعم	قُدمت تعليقات على القانون الذي ينشئ ديوان المحاسبة التابع للمحكمة العليا للقضايا الإدارية والضريبية ومراجعة الحسابات. وعلاوة على ذلك، يسرت البعثة ترتيبات التنسيق بين لجنة مكافحة الفساد، والمدعي العام والمفتش العام؛ وساعدت لجنةَ مكافحة الفساد على الشروع في التقييم الذاتي للتنفيذ الوطني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي يمثل الخطوة الأولى في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
قيام الإدارة العليا للبعثة بتقديم المشورة إلى نائب رئيس الوزراء المسؤول عن إدارة شؤون الحكومة بشأن قانون لجنة مكافحة الفساد وقانون ديوان المحاسبة	لا	استقال نائب رئيس الوزراء في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ولم تتم إعادة ملء المنصب الشاغر
صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتقديمها إلى نائب رئيس الوزراء المسؤول عن إدارة شؤون الحكومة	لا	استقال نائب رئيس الوزراء في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ولم تتم إعادة ملء المنصب الشاغر. واضطلعت لجنة مكافحة الفساد بهذا الدور ولكن لم تبدأ العمل المتعلق بالاستراتيجية الوطنية إلا بعد الفترة قيد الاستعراض
قيام الإدارة العليا للبعثة بتقديم المشورة إلى نائب رئيس الوزراء بشأن استعراض مهام مكتب المفتش العام	لا	استقال نائب رئيس الوزراء في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ولم تتم إعادة ملء المنصب الشاغر
قيام الإدارة العليا للبعثة بتقديم تعليقات وتوصيات تتعلق بالسياسات إلى البرلمان بشأن التشريعات الفرعية التي ينبغي سنها في إطار القوانين الأساسية المتعلقة باللامركزية والحكم المحلي وذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري	لا	لم يتم إحراز أي تقدم في ما يتعلق بالتشريع الخاص باللامركزية. وكانت مشاريع القوانين معروضة على البرلمان الوطني
تقديم المشورة والدعم من خلال اجتماعات منتظمة مع وزارة تصريف شؤون الدولة والإدارة الإقليمية ونظيراتها الدولية الرئيسية من أجل نجاح تنفيذ برنامج اللامركزية والحكم المحلي	نعم	لم يتم إحراز أي تقدم في ما يتعلق بتنفيذ برنامج اللامركزية إذ أجلت الحكومة إنشاء البلديات حتى عام ٢٠١٤. لكن البعثة قدمت الدعم الخاص ببناء القدرات للمساعدين الإداريين في ٤٤٢ قرية في جميع أنحاء البلد
قيام الإدارة العليا للبعثة بتقديم المشورة إلى الجهات المعنية بوسائط الإعلام بشأن إنشاء مجلس لوسائط الإعلام باتباع مبادئ التنظيم الذاتي، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نعم	قدمت دراسة مؤشرات تطور وسائط الإعلام المنجزة في آذار/مارس ٢٠١١ والتي دعمتها البعثة واليونيسكو، توصيات ومشورة مستفيضة حول تطوير وسائط الإعلام

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
قيام الإدارة العليا للبعثة بتقديم تعليقات وتوصيات إلى الحكومة تتعلق بالسياسات فيما يخص تنقيح قانون المنظمات غير الحكومية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	لا	قُدم الدعم الخاص ببناء القدرات إلى منتدى المنظمات غير الحكومية من أجل تيسير عملية التعديل. ولم يتم إحراز أي تقدم في ما يتعلق بتنقيح قانون المنظمات غير الحكومية لأن مجلس الوزراء لم يتناول هذه المسألة
قيام الإدارة العليا للبعثة بتقديم المشورة والدعم اللوجستي في مجالات إدارة الانتخابات، والقوانين الانتخابية، وتكنولوجيا المعلومات، وتوعية الناخبين والمدنيين، من أجل إعداد وتنظيم الانتخابات، بما في ذلك الانتخابات البلدية المحلية المتبقية، واستعراض التشريعات لغرض الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٢؛ ومن أجل برامج توعية المدنيين والناخبين لغرض الانتخابات	نعم	كان فريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة عضوا في لجنة تنقيح القوانين الانتخابية. وقدم مستشارو فريق الدعم الذين يتقاسمون حاليا أماكن العمل مع اللجنة الانتخابية الوطنية ومع الأمانة الفنية لإدارة الانتخابات، الدعم في صياغة التشريع الفرعي، وتنفيذ الخطة التشغيلية ووضع برنامج تدريب لموظفي الانتخابات. وساعد ١٦ من متطوعي الأمم المتحدة العاملين في فريق الدعم هيئات إدارة الانتخابات على صعيد المقاطعات
توفير التدريب من أجل التعزيز المؤسسي للجنة الوطنية للانتخابات والأمانة التقنية لإدارة الانتخابات	نعم	تم توفير برامج تدريب لموظفي هيئات إدارة الانتخابات بشأن الإدارة واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات، والمهارات اللغوية. وشارك حوالي ١٥٠ موظفا من الأمانة الفنية في تمارين تدريبية وشاركت ٥٢ جهة تنسيق تابعة للجنة الانتخابية في تدريب استمر أسبوعين
تقديم المشورة والدعم إلى مؤسسات الدولة الرئيسية، بالتعاون مع المشاريع الإعلامية للبرنامج الإنمائي، وذلك لبناء القدرات في مجالات الاتصالات ووسائط الإعلام والإعلام الجماهيري	لا	لم يتم إحراز أي تقدم في ما يخص هذا النوع من بناء القدرات، ويعزى ذلك أساسا إلى إقفال مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبب انقضاء التمويل
وضع وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج للدعوة في جميع أنحاء البلد دعما للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إحراز تقدم نحو بناء دولة ومؤسسات حكومية ديمقراطية ومستدامة، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية وبرامج	نعم	تضمنت المواد الإعلامية التي تشجع على إحراز التقدم نحو دولة ومؤسسات حكومية ديمقراطية مستدامة ٢٨ قصة إخبارية أذيعت عبر فوتورو نابيلان، و ٣ برامج تلفزيونية عبر بابس، و ١٢ مقالة في نشرات إخبارية، و ٣ من صور

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
معلومات شهرية بالفيديو، ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والمطويات وغيرها من المواد الترويجية التي يجري توزيعها وتعليقها على لوحات المعلومات في جميع أرجاء البلد ونشرها على الموقع الشبكي للبعثة، وكذلك تنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور، وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	اليوم، و ٥ تقارير إخبارية منشورة على موقع الإنترنت، و ٤ نشرات صحفية ودعمت البعثة منتديات الحوكمة الديمقراطية على صعيد المقاطعات الفرعية وتعزيزا للتخطيط الفعال لحملة الاتصالات، وقّعت البعثة عقدا مع شركة أبحاث محلية من أجل إنجاز دراسة استقصائية للاتصالات ووسائط الإعلام على الصعيد الوطني بناء على أخذ العينات عشوائياً. وترجم تقرير نهائي إلى اللغات البرتغالية والتيتومية والبهاسا الإندونيسي وجُهز للبدء في نشره

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز قدرات قطاع العدالة في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام حكومة تيمور - ليشتي بتنفيذ عناصر التشريعات الأساسية، بما في ذلك القانون الجنائي، وقانون مكافحة العنف العائلي، والقانون المدني، والقانون الخاص بالملكية الأولى للأراضي والممتلكات	دخل قانون مكافحة العنف العائلي حيز النفاذ في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠. وكان مشروع القانون المدني في مراحل متقدمة من النظر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (اعتمد في آب/أغسطس ٢٠١١). وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كانت الحكومة تقوم باستعراض القانون الخاص بالأراضي (صدر القانون الجنائي في عام ٢٠٠٩)
قيام الحكومة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة وكذلك التوصيات الصادرة عن التقييم الشامل والمستقل للاحتياجات	أنجز. أخذت الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في الحسبان معظم التوصيات الصادرة عن التقييم الشامل والمستقل للاحتياجات. وبدأ تنفيذ الخطة، ومن المتوقع أن تتحقق الأهداف في غضون إطار زمني مدته ٢٠ عاماً وهي تشمل غايات قصيرة الأجل (حتى عام ٢٠١٥) وأخرى متوسطة وطويلة الأجل. وتتولى رصد التنفيذ أمانة التخطيط المنشأة حديثاً في إطار الفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية في مجال اللجوء إلى القضاء

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تحقيق زيادة تدريجية بمقدار ٢٠ في المائة على الأقل في عدد القضايا التي تعالج عن طريق النظام القانوني، بما في ذلك قضايا الاعتداء الجنسي والعنف العائلي مع انخفاض عام في عدد القضايا المعلقة	تحقق تحسن في إدارة عبء العمل العام بنسبة ١٠ في المائة، مما أسفر عن انخفاض بنسبة ١٠ في المائة في مجموع عدد القضايا العالقة مقارنة بالدورة السابقة. وسجلت كذلك زيادة بنسبة ١٨ في المائة في عدد القضايا الجديدة، مما يشير إلى أن السكان المحليين يسعون على نحو متزايد إلى الاحتكام لنظام العدالة الرسمي. إلا أن هذا التطور الإيجابي أخل بتحقيق الغاية المحددة بـ ٢٠ في المائة
قيام وزارة العدل بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للسجون، فضلاً عن برامج إعادة الإدماج لتعزيز نظام السجون	بدأت وزارة العدل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفيما يتصل بالسجون، يجري استحداث برامج وخدمات متخصصة موجهة للنساء والمجرمين الأحداث والسجناء الآخرين ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي هذا الصدد، تقدم البعثة المشورة والدعم التقنيين إلى دائرة السجون الوطنية
قيام وزارة العدل بإنشاء آليات فعالة للمساءلة، بما في ذلك وضع مدونة لقواعد سلوك القضاة والمدعين العامين واستعراضها وتنفيذها	أنشئ المجلس الأعلى لمحامي المساعدة القضائية بصفته آلية مراقبة واجتمع أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن مدونة قواعد السلوك الخاصة به لم تكن قد سُنَّت حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١
قيام الحكومة بتحسين آليات التنسيق بين أصحاب المصلحة في قطاع العدالة، بما في ذلك الجهات المانحة	أنجز. عقد الفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية في مجال اللجوء إلى القضاء برئاسة المدير العام لوزارة العدل أربعة اجتماعات. وأنشئت أفرقة عاملة فرعية مواضيعية معنية بالمساعدة القانونية والقانون العرفي والتحقيقات الجنائية، وعقدت اجتماعات أولية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير الدعم المتواصل لمكتب المدعي العام من خلال عقد اجتماعات منتظمة لمساعدة دوائر النيابة العامة في مجالات الإدارة الشاملة للملفات، وترتيب القضايا بحسب الأولويات وخفض عدد القضايا المعلقة	نعم	أحرز تقدم كبير في مجال إنشاء نظام لإدارة القضايا يربط بين جميع مؤسسات العدالة (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه)؛ وقامت البعثة بتيسير أربعة اجتماعات بشأن إدارة القضايا و ٣ حلقات عمل بشأن التحقيقات وعلم الأدلة الجنائية ومخاطر الفساد في عمليات الشراء لتحسين التعاون بين الشرطة والنيابة العامة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم النصح والإرشاد إلى الوحدة المعنية بالضعفاء التابعة للشرطة الوطنية من خلال الحوار المستمر من أجل تحسين جمع الإحصاءات المتعلقة بالجريمة وتحليلها، مع التركيز على العنف العائلي وقضاء الأحداث	نعم	جمع الإحصاءات المتعلقة بحالات العنف العائلي وتحليلها ومواصلة مراقبة السجناء الأحداث. وقدمت توصيات لتحسين أداء الوحدة المعنية بالضعفاء، بما في ذلك إنشاء فريق عامل. وأعد مشروع تقرير عن تنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي يتضمن توصيات محددة موجهة إلى الفريق العامل التابع للوحدة المعنية بالضعفاء
تقديم المشورة والتدريب إلى الجهات الفاعلة القضائية، فضلاً عن تجميع أفضل الممارسات من أجل تنفيذ التشريعات الأساسية، بما في ذلك مسائل قضاء الأحداث ومسائل العدالة الجنسانية، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان	نعم	واصلت البعثة التعاون مع مركز التدريب القانوني، بما في ذلك إجراء الاتصالات مع رابطة المحامين التيموريين بهدف زيادة عدد الطالبات؛ وشاركت في حوار مائدة مستديرة مع الجهات الفاعلة القانونية بشأن تطبيق قانون مكافحة العنف العائلي؛ وقدمت الدعم لإعداد دليل تدريب للمحامين الذين يعملون في القطاع الخاص على قانون مكافحة العنف العائلي
تقديم المشورة للحكومة بشأن تنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي ومسائل أخرى تتعلق بالعدالة الجنسانية، بما في ذلك التدريب والتوعية في هذا الصدد	نعم	قدمت البعثة (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان) الدعم إلى الجهود التي تقودها الحكومة لتعزيز تنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي من خلال تنظيم الحملات الإعلامية وإجراء المشاورات. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١١، عقد وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة بين الجنسين، بالتعاون مع مكتب المدعي العام، مناقشة مائدة مستديرة بشأن هذا القانون مع محامي الدفاع العام، والمدعين العامين، والقضاة، وممثلي الوزارات والمجتمع المدني. وعقد حوار آخر في ٨ آذار/مارس ٢٠١١ مع ٤٠٠ زعيم قرية
تقديم المساعدة إلى وزارة العدل، بما في ذلك صياغة النصوص القانونية والدعم القانوني، وكذلك المشورة التقنية، من خلال المشاركة في حلقات العمل/الحلقات الدراسية، من أجل تنفيذ إطار قانوني بشأن القانون العرفي، وتحديد الصلات بين آليات العدالة التقليدية	نعم	شاركت البعثة مشاركة نشطة في الفريق العامل المواضيعي الذي ترأسه وزارة العدل. وقُدمت تعليقات شاملة عن مشاريع القوانين الجديدة من قبيل القانون الخاص بالأراضي والأنظمة الأساسية المتعلقة بحراس السجون، وإنشاء رابطة محامين وطنية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
والنظام القضائي الرسمي عن طريق فريق الأمم المتحدة العامل الفرعي المعني بالعدالة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
تقديم المشورة القانونية الفنية إلى مؤسسات العدالة دعماً لاستمرار عملية الإصلاح القانوني والمؤسسي، بما في ذلك استعراض الإطار القانوني للمجلس الأعلى للقضاء ودوائر النيابة العامة والدفاع العام، حسب الاقتضاء	نعم	استمر تقديم المساعدة الفنية إلى لجنة مكافحة الفساد، وشمل ذلك إجراء استعراض لمشروع القانون الأساسي، والدعم لوضع استراتيجية اللجنة، وفحص نظام المشتريات الحالي. وقدم عرض عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقُدمت تعليقات عن الإطار القانوني المنشئ لديوان مراجعة الحسابات التابع للمحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات
تقديم المساعدة إلى وزارة العدل في نشر التشريعات الأساسية وتعميمها، بما في ذلك القانون الجنائي، وقانون مكافحة العنف العائلي، والقانون المدني، والقانون الخاص بالملكية الأولى للأراضي والممتلكات، وذلك بدعم مبادرات الحكومة للتوعية والحملات الإعلامية، بالتعاون مع المجتمع المدني	نعم	قدمت البعثة عرضاً عن قانون مكافحة العنف العائلي في سلسلة من حلقات العمل التي عقدت في ديلي وباوكاو للمحامين والأخصائيين في المجال الطبي. وقدمت البعثة أيضاً الدعم لأنشطة توعية بشان القانون الجنائي، بما في ذلك أربع دورات تدريبية للمنظمات المحلية غير الحكومية ودورة تدريبية للوحدة المعنية بالضعفاء وستقوم الحكومة بتوعية الجمهور بشأن القانون المدني والقانون الخاص بالملكية الأولى للأراضي والممتلكات بعد إقرارهما
وضع وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج للتربية الوطنية على صعيد البلد دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز قدرات قطاع العدالة، بما في ذلك القيام أسبوعياً/شهرياً بإنتاج برامج إذاعية وبالفيديو، ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية، والملصقات، وصحائف الوقائع، والرسائل الإخبارية، والمطويات، وتنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني (وبخاصة المنظمات الشبابية والنسائية)	نعم	إعداد مواد لإعلام الجمهور دعماً لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدرات قطاع العدالة بما في ذلك ٢٧ برنامجاً إذاعياً تم بثه عبر فوتورو نابيلان، و ٤ تقارير تلفزيونية بُثت عبر با باس، و ٤ إعلانات تلفزيونية بُثت على التلفزيون العام، و ٦ من صور اليوم، و ٨ مقالات في رسائل إخبارية، وتقريران إخباريان نشرا في الموقع الشبكي، ومؤتمر صحفي واحد، ونشرتان صحفيتان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
والجمهور، من أجل رفع مستوى الوعي القانوني والتشجيع على منع الجريمة مع التأكيد على منظور العدالة بين الجنسين، وقضاء الأحداث، والمؤسسات الإصلاحية	

الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم في مجالي الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
القيام في إطار برنامج الأولويات الوطنية بإدراج منظور الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال في التخطيط الحكومي العادي وترتيب الأولويات حيث يتم تناول ما لا يقل عن ٣ غايات ذات أولوية	أنجز. تناولت الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة في اجتماعاتها: عقد الفريق العامل المعني بالزراعة والأمن الغذائي ٤ اجتماعات فنية لتحقيق الهدف ١ (الفقر والجوع)؛ وعقد الفريق العامل المعني بتنمية الموارد البشرية ٤ اجتماعات دورية لتحقيق الهدف ٣ (التعليم الابتدائي للجميع)؛ وعقد الفريق العامل المعني بالخدمات الاجتماعية اجتماعين دوريين واجتماعاً فنياً واحداً لتحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية (وفيات الأطفال)
قيام الحكومة بتنفيذ سياسات أكثر فعالية لمناصرة الفقراء من أجل الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، يقاس بعدد الأشخاص فوق خط الفقر	أنجز. واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى وضع سياسات لمناصرة الفقراء وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وكلاهما من الأهداف الرئيسية للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠. وأشار تقرير التنمية البشرية الوطنية إلى أن متوسط الدخل الفعلي للسكان الدخل القومي الإجمالي قد ارتفعا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام الحكومة بتحسين التوازن بين الجنسين في الحصول على فرص العمل للشبان والشابات (خفض عدد الشباب العاطلين عن العمل في الحضر إلى ٣٠ في المائة وخفض عدد الشباب العاطلين عن العمل في الريف إلى أقل من ١٨ في المائة)	استهلت الحكومة دراسة استقصائية لجمع البيانات المتعلقة بالعمالة يُتوقع صدور التقرير الناتج عنها في عام ٢٠١٢. وقد جاءت هذه الدراسة الاستقصائية على إثر اتصالات منتظمة بين المديرية الوطنية للإحصاء، ووزير الدولة لشؤون التدريب المهني والعمل، والبعثة والبنك الدولي بشأن تحسين بيانات العمالة الأساسية كأساس لاعتماد إجراءات محددة الهدف تهم سوق العمل
قيام مجلس الوزراء/رئيس الوزراء بوضع الأولويات الوطنية لعام ٢٠١١ بالتزامن مع الميزانية	أنجز. حددت سبع أولويات وطنية لعام ٢٠١١ وصدرت في بداية التحضيرات لميزانية الدولة بالتشاور مع الشركاء الرفيعي المستوى في مجال التنمية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٥) عن طريق المشاورات العامة وهيئات التنسيق بين الوزارات، بما في ذلك تأثيره الدوري على عملية الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن مشاكل التنفيذ المحتملة	نعم	قدمت البعثة الدعم، عند الطلب، من أجل إعداد الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، بما في ذلك إبداء تعليقات شاملة بشأن مشروع الخطة
تقديم المشورة إلى وزير الدولة للتنمية الريفية وإلى الفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية في هذا المجال بشأن التقدم المحرز في البرامج المتعلقة بالتنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك إيجاد فرص العمل، لا سيما بالنسبة للشباب، وكذلك تقديم المشورة إلى وزير الزراعة وإلى الفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية في هذا المجال بشأن مسائل الزراعة والأمن الغذائي	نعم	قدم المستشار الاجتماعي - الاقتصادي للبعثة المشورة باستمرار بشأن التنمية الريفية إلى المحاورين الحكوميين، بمن فيهم وزير الدولة للتنمية الريفية ووزير الزراعة، وشارك في سلسلة من المناقشات بشأن القضايا الريفية نظمها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والدعم التشغيلي إلى أمانة الأولويات الوطنية وذلك لعقد ما لا يقل عن ١٢ اجتماعاً فصلياً ناجحاً، في عام ٢٠١٠، للفريق العامل المعني بالأولويات الوطنية، واجتماع فصلي واحد رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز، ولإصدار ٣ تقارير مرحلية فصلية تحليلية	١٣	اجتماعاً لأفرقة العمل المعنية بالأولويات الوطنية عقدت، قدمت لها البعثة الدعم بأعمال الأمانة ونسقت متابعتها
	٢	اجتماعان فصليان للشركاء في مجال التنمية عقدا مع الوزارات الحكومية والشركاء الرفيعي المستوى في مجال التنمية لاستعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ الأولويات الوطنية
	٣	تقارير مرحلية تحليلية فصلية أعدتها أمانة الأولويات الوطنية ونشرتها
تقديم الدعم لعملية الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق عقد اجتماعات إعلامية للتوعية من خلال الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية، وكذلك عن طريق تقديم الدعم بخدمات الأمانة إلى اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، ودعم إنتاج وتنفيذ خطة للتوعية بالأولويات الوطنية	نعم	قدمت البعثة مساعدة في شكل أعمال الأمانة التنفيذية إلى اجتماع الأمانة الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية المعقود في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١؛ والذي ترأسه وزير المالية. وعقدت مشاورات موسعة مع شركاء الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن ورقة ''هيكل الأهداف الإنمائية للألفية'' لتيمور - ليشتي (شباط/فبراير إلى آذار/ مارس ٢٠١١)؛ وقدمت إحاطات دورية في اجتماعات الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية للتوعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ٣ و ٤ و ٥؛ وقدمت المساعدة لأمانة الأولويات الوطنية من أجل حصر منتجات الاتصالات ووسائل التوعية لدى الوزارات التنفيذية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وضع وتنفيذ حملات إعلامية في جميع أنحاء البلد دعماً لجهود الحكومة من أجل إحراز تقدم في مجالي الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية، وبرامج إعلامية بالفيديو، ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والمعلقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والمطويات وغيرها من المواد الترويجية التي يجري توزيعها وتعليقها على اللوحات الإعلامية في جميع أرجاء البلد ونشرها على الموقع الشبكي للبعثة، وكذلك تنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور، وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	تضمنت مواد إعلام الجمهور من أجل دعم إحراز التقدم في مجال الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ما يلي:
	١٥٢	تقريراً إذاعياً بُث عبر فوتورو نابيلان
	٣٥	برنامجاً تلفزيونياً بُث عبر با باس
	٢	اثنان من إعلانات الخدمة العامة التلفزيونية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية
	١	دبلجة فيلم مدته ٢٦ دقيقة عن فيروس نقص المناعة البشرية
	٦٢	من صور اليوم
	٢٦	مقالاً في رسائل إخبارية
	٦	تقارير إخبارية نُشرت على الموقع الشبكي
	٤٣	صورة على موقع صور إدارة شؤون الإعلام على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية
	٢	نشرتان صحفيتان

الإنجاز المتوقع ٣-٤: تحسُّن إدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث بما في ذلك الوقاية من الكوارث الطبيعية في تيمور - ليشتي والتخفيف من وطأتها والتأهب والتصدي لها والتعافي منها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قدرة المديرية الوطنية لإدارة الكوارث على تنسيق الاستجابة وفقاً للمعايير الدولية في حالة كارثة طبيعية متوسطة النطاق	استعرضت المديرية الوطنية لإدارة الكوارث بمساعدة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بإدارة المخاطر الخيارات المتاحة لتوضيح أدوار الجهات الفاعلة الوطنية المعنية بمواجهة حالات الطوارئ ومسؤولياتها وآليات التنسيق بينها، ولكن استعراض التشريعات ووضع السياسات التي تضفي وضوحاً على أدوار الجهات الفاعلة الوطنية ومسؤولياتها
قدرة مراكز إدارة الكوارث في المقاطعات على تنسيق الاستجابة في حالة كارثة طبيعية صغيرة النطاق تحل بمقاطعتها	أنجز. تستجيب اللجان المحلية لإدارة الكوارث، بدعم من مجموعات الأمم المتحدة المتخصصة، في حالات الكوارث الطبيعية صغيرة النطاق (تُعرّف بأنها كوارث تؤثر في أقل من ٢١ أسرة)
قيام الحكومة بوضع خطط وطنية بديلة في حالات الطوارئ وتحديثها	أحرزت الحكومة تقدما، في وضع خطط طوارئ وطنية في مجالات المياه والمرافق الصحية والتغذية والتعليم، ودعمّها في ذلك قادة مجموعات الأمم المتحدة، وتم تعزيز نظام الاستجابة بحيث يكون قادة المجموعات والشركاء قادرين على التدخل عند الضرورة وكلما تم تقديم طلب رسمي للحصول على دعم دولي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير الدعم للقدرات الوطنية عن طريق عمليات التبادل المنتظم وبناء القدرات مع موظفي وزارة التضامن الاجتماعي، والمديرية الوطنية لإدارة الكوارث ومركز عمليات الكوارث من أجل التحضير لمواجهة الكوارث الوطنية والتخفيف من آثارها في إطار ترتيبات تآزرية مع المجموعات الإنسانية، ووحدة إصلاح قطاع الأمن/التعاون المدني - العسكري التابعة للبعثة، وفريق الأمم المتحدة	نعم	بناءً على طلب من نائب رئيس الوزراء، قامت البعثة بتنسيق مبادرات الدعم في مجالي اللوجستيات وتقييم الاحتياجات أثناء فيضانات آب/أغسطس ٢٠١٠. وشاركت أيضاً بنشاط في اجتماعات الفريق العامل المعني بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المجتمعي وحلقات عمله التي تقودها المديرية الوطنية لإدارة الكوارث وقامت بدور الأمانة لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بإدارة الكوارث وفريق التنسيق المشترك بين المجموعات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
القطري، ولا سيما إدارة مخاطر الكوارث والإدارة البيئية التابعتين للبرنامج الإنمائي		
تقديم المشورة إلى الحكومة من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء، وكذلك تنظيم حلقة عمل بشأن التعاون المدني – العسكري	نعم	عقد نائب الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية اجتماعات أسبوعية مع نائب رئيس الوزراء. وقدمت البعثة الدعم لحلقة العمل المعنية بالتعاون المدني والعسكري التي عُقدت في ديلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بمشاركة ٨٠ ممثلاً
التنسيق مع برنامج الأولويات الوطنية من خلال أمانة الأولويات الوطنية، واثنين من الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية هما الفريق ٥ (الحماية الاجتماعية) والفريق ٢ (الأمن الغذائي)، وذلك للتأكيد على الحاجة إلى اتباع نهج حكومي شامل إزاء الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ومواجهة آثار تغير المناخ	نعم	دعت البعثة إلى نهج مشاركة الحكومة بأسرها على المستوى الوطني، لا سيما في المديرية الوطنية لإدارة الكوارث، الذي بدأت في إطاره اجتماعات دورية بين الوزارات
تقديم المشورة إلى الحكومة والتنسيق معها فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث، وذلك من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء وسائر الوزراء المعنيين	نعم	قُدمت المشورة إلى وزير الهياكل الأساسية أثناء التصدي للفيضانات التي جدت في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقدمت البعثة إلى نائب رئيس الوزراء ورقة خيارات تعرض الخيارات المؤسسية والقانونية لإدارة الكوارث
وضع وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج للدعوة في جميع أنحاء البلد دعماً لجهود الحكومة من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية، وبرامج معلومات شهرية بالفيديو، ومعلومات مكتوبة، مثل النشرات الصحفية والملصقات وصحائف الوقائع والرسائل الإخبارية والمطويات وغيرها من المواد الترويجية التي يجري توزيعها وتعليقها على لوحات المعلومات في جميع أرجاء البلد ونشرها على الموقع الشبكي للبعثة، وكذلك تنظيم مناسبات للتوعية المجتمعية مع المجتمع المدني والجمهور، وعقد مؤتمرات ومناسبات صحفية	نعم	تم إنتاج مواد إعلامية دعماً لجهود الحكومة من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية، ولجهود إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني، بما في ذلك إنتاج ٤٨ برنامجا إذاعيا بُث عبر فوتورو نابيلان، و ١٠ برامج تلفزيونية بُثت عبر با باس، و ١٢ من صورة اليوم، و ٦ مقالات نشرت في رسائل إخبارية، ومقالان نشرا في الموقع الشبكي، و ١٠ نشرات صحفية

العنصر ٤: الدعم

٣٥ - قدم عنصر دعم البعثة، خلال فترة الميزانية، خدمات لوجستية وإدارية وأمنية فعّالة وتتسم بالكفاءة، دعماً لتنفيذ ولاية البعثة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات؛ وحقق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة بواسطة تحسين إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطع غيار المركبات واللوازم. وقُدم الدعم إلى قوام يبلغ في المتوسط ٣٣ مراقباً عسكرياً و ٨٨٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٥٢٣ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، فضلاً عن ملاك موظفين مدنيين قوامه ٣٧٥ موظفاً دولياً (منهم ٤ وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة) و ٨٩٥ موظفاً وطنياً (منهم واحد في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و ١٦٧ من متطوعي الأمم المتحدة. واشتمل نطاق الدعم على جميع خدمات الدعم، فضلاً عن تنفيذ برنامجي السلوك والانضباط وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، والرعاية الصحية، وصيانة وإنشاء مرافق للمكاتب والإقامة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعمليات النقل الجوي والبري، مع توفير قدرة على البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي الجوي على مدار الساعة، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وتوفير خدمات الأمن على نطاق البعثة.

الإنجاز المتوقع ٤-١: توفير الدعم اللوجستي والإداري والأمني الفعّال والكفء للبعثة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
الامتثال التام لمعايير العمل الأمنية الدنيا	أُنجز. امتثلت البعثة امتثالاً تاماً لمعايير العمل الأمنية الدنيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير
	أرسيت على نطاق البعثة الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك نظام الاتصالات في حالات الطوارئ، وإدارة الأزمات، والاستجابة والمعدات الطبية، وترتيبات الإجلاء الطبي، وإمدادات الطاقة والغذاء والماء
انخفاض في قيمة مخزون قطع غيار المركبات بنسبة ١٠ في المائة عن قيمة المخزون الحالية البالغة ٨٥٨ ٩٩٣ ٢ دولاراً	تم تحقيق انخفاض طفيف بسبب تخزين قطع الغيار بغية التقليل من شرائها في سياق التحضيرات للمرحلة الانتقالية. وكانت قيمة المخزون الفعلي في نهاية السنة المالية ٤٨٣ ٩٩١ ٢ دولاراً

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تحسين الخدمات		
تنفيذ معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة لكافة موظفي البعثة المؤهلين (الموظفون المدنيون الدوليون، ومتطوعو الأمم المتحدة، وأفراد شرطة الأمم المتحدة، ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون) لضمان أن يفضل جميع الموظفين أماكن الإقامة التي تستوفي بشكلٍ كامل المعايير الدنيا للأمن في أماكن الإقامة	نعم	تم تزويد جميع أماكن الإقامة المستقلة التي تفقدها بالقضبان والمشابك الفولاذية وحراس الأمن المتعاقدين: المراقبون العسكريون – ٧ أفراد شرطة الأمم المتحدة – ٤٢ متطوعو الأمم المتحدة – ٦٠ الموظفون الدوليون – ١٤٣
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		
تمركز قوام يبلغ متوسطه ١ ٥٥١ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، يتألف من ٣٤ مراقباً عسكرياً، وما متوسطه ٩٩٢ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٥٢٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، وكفالة تناوبهم وإعادتهم إلى الوطن	نعم	تمركز ما متوسطه ٣٣ مراقباً عسكرياً و ٨٨٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٥٢٣ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن ترتيبات الاكتفاء الذاتي لأفراد الشرطة المشكّلة ورصدها وتفتيشها	نعم	أجريت ٨ عمليات تفتيش خاص بالتأهب للقيام بعمليات، و ٤٠ عملية تفتيش عشوائي شهرية. وتم إنجاز ٣٢ من تقارير التحقق وإرسالها إلى مقر الأمم المتحدة
تخزين حصص الإعاشة وتزويد أفراد الشرطة المشكّلة بها. وتتضمن هذه الحصص في بداية فترة الميزانية ٨٨٠ ٢٦ حزمة من حصص الإعاشة أثناء العمليات و ٠٠٠ ١١٥ زجاجة ماء للموظفين الدوليين وأفراد الشرطة المشكّلة	نعم	تم تخزين حصص الإعاشة وتزويد ما متوسطه ٥٢٣ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة؛ ٨٤٥ ٢١ حزمة من حصص الإعاشة أثناء العمليات ٠٠٠ ١١٥ زجاجة ماء للموظفين الدوليين وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إدارة شؤون ما متوسطه ٦٤٨ ١ من الموظفين المدنيين ويضم هذا العدد ٤٦٢ موظفاً دولياً و ٠٠٠ ١ موظف وطني منهم ٨٣ موظفاً فنياً وطنياً، و ١٤٣ من متطوعي الأمم المتحدة و ٤٣ من موظفي المساعدة المؤقتة العامة	نعم	تمت إدارة شؤون ٤٣٧ ١ موظفاً مدنياً في المتوسط، منهم ٣٧١ موظفاً دولياً، و ٨٩٤ من الموظفين الوطنيين (منهم ٦٦ موظفاً فنياً وطنياً)، و ١٦٧ من متطوعي الأمم المتحدة و ٥ موظفين مؤقتين (٤ موظفين دوليين وموظف وطني واحد) يُعزى انخفاض عدد الموظفين المدنيين عما كان مقررا إلى ارتفاع معدلات الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين والموظفين الفنيين الوطنيين يُعزى ارتفاع عدد متطوعي الأمم المتحدة إلى انخفاض العدد المذكور في النواتج (١٤٣ مقابل ١٧٦)
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية	نعم	أجرت البعثة تدريباً لـ ١٩٧ من الموظفين المدنيين الوافدين و ٢٣٧ ١ من أفراد الشرطة (٥٢١ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة و ٧١٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة) وتمت معالجة ادعاءات سوء سلوك موجهة ضد أفراد البعثة وقدمت الادعاءات التي ثبتت صحتها إلى الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء إجراءات كي تتخذ بشأنها إجراءات تأديبية
المرافق والهياكل الأساسية		
تعهّد ١٩٤ مبنى في ٧١ موقعاً من مواقع البعثة، بما يشمل ثلاثة مخيمات أوّلية لوحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٤ موقعاً لشرطة الأمم المتحدة، وستة مجمعات في ديلي ومراكز الدعم الإقليمي	نعم	تم ترميم وصيانة ٢٠٨ من المباني في ٨٠ موقعاً على نطاق البعثة، من بينها ٣ مخيمات أوّلية لوحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٨ موقعاً من مواقع أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٦ مجمعات مقرها ديلي، و ٤ مراكز دعم إقليمي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وشملت المواقع والمباني الإضافية:
		٤ مراكز فرعية للشرطة تتطلب الصيانة أُضيفت خلال فترة تقاسم الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي أماكن العمل مع شرطة الأمم المتحدة، في آذار/مارس ٢٠١١
		تم تشييد مكتبين جديدين
		تم إغلاق معسكر لوحدات الشرطة المشكّلة
		أضيفت ٤ محطات إعادة إرسال
صيانة وتشغيل ١٣٦ مولّداً كهربائياً تملكها الأمم المتحدة و ٢٥ مولداً تملكها الوحدات العسكرية في ٧١ موقعاً	نعم	قامت البعثة بصيانة ١٣٦ مولداً كهربائياً تملكها الأمم المتحدة و ٢٥ تملكها الوحدات العسكرية في ٦٦ موقعاً وتشغيلها
		يُعزى انخفاض عدد المواقع التي تحتاج إلى مولدات كهربائية إلى توفر إمدادات الطاقة
تخزين وتوزيع ٣,٤ ملايين لتر من وقود الديزل للمولدات الكهربائية	نعم	تم توفير ٣,٥ ملايين لتر من وقود الديزل لتشغيل المولدات
صيانة وتجديد ٣٠ كلم من طرق الإمداد الرئيسية والثانوية بين ديلي وسواي وأماكن أخرى	لا	اضطلعت حكومة تيمور - ليشتي بإصلاح الطرق وصيانتها وتجديدها
صيانة وتصليح مهبط للطائرات في مطار ديلي الدولي	نعم	تم صيانة وتصليح مرآب طائرات واحد
صيانة ٦٨ موقعاً لهبوط الطائرات العمودية	نعم	تم صيانة ٦٨ موقعاً لهبوط الطائرات العمودية
صيانة وتشغيل محطتين لمعالجة مياه الصرف في موقعين	نعم	تم صيانة وتشغيل محطتين لمعالجة مياه الصرف في ثكنتي أوبريغادو ١ و ٢ في مقر البعثة
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٨٧٩ مركبة تملكها الأمم المتحدة، منها ٤ مركبات مصفحة	نعم	تم تشغيل ٨٧٠ مركبة تملكها الأمم المتحدة وصيانتها، بما في ذلك ٤ مركبات مصفحة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تخزين وتوزيع ١,٩ مليون لتر من وقود الديزل	نعم	تم تخزين وتوزيع ١,٨ مليون لتر من وقود الديزل
توفير خدمات نقل يومية ذهاباً وإياباً ٥ أيام في الأسبوع لما متوسطه ٣٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في اليوم، من نقاط تجمع محددة إلى مكان عملهم في منطقة البعثة	نعم	تم توفير خدمات نقل يومية ذهاباً وإياباً ٥ أيام في الأسبوع لما متوسطه ٢٩٨ من موظفي الأمم المتحدة
إطلاق حملة سنوية لتوعية السائقين والسلامة على الطرق	نعم	أُجريت حملة سنوية لتوعية السائقين والسلامة على الطرق
النقل الجوي		
تشغيل وصيانة طائرتين ثابتتي الأجنحة و ٤ طائرات ذات أجنحة دوارة في منطقة البعثة من مطار ديلي، بما يشمل خدمات البحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي	نعم	طائرتان ثابتتا الأجنحة و ٤ طائرات ذات أجنحة دوارة
تخزين وتوزيع ١,٣ مليون لتر من وقود الطائرات	نعم	تخزين وتوزيع ١,٢ مليون لتر من وقود الطائرات يُعزى انخفاض النواتج إلى انخفاض استهلاك الفعلي للوقود
الاتصالات		
تعهّد وصيانة شبكة تتألف من محور محطة أرضية ساتلية في ديلي لها قنوات اتصال عبر الساتل مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، و ١٣ موقعاً نائياً داخل منطقة البعثة بالإضافة إلى ٣٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة لتوفير الاتصالات الصوتية وعبر الفاكس، وعن طريق نقل البيانات، والتداول بالفيديو	نعم	تم تعهد وصيانة محور محطة أرضية ساتلية واحدة في ديلي، و ٣٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
تعهّد وصيانة شبكة أجهزة الاتصال اللاسلكي المرسلة والمستقبلة ذات التردد العالي جداً (VHF) والتردد العالي (HF)، المكونة من أجهزة لإعادة الإرسال ذات تردد عال	نعم	تم تعهّد وصيانة شبكة أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات التردد العالي جداً (VHF) والتردد العالي (HF)، المكونة من ٥٢ جهاز لإعادة الإرسال ذات تردد عال جداً،

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
جداً، و ٩٢ محطة قاعدية للتردد العالي جداً (VHF)، و ٦٧ محطة قاعدية للتردد العالي (HF)، وأجهزة متنقلة للاتصالات اللاسلكية منها ٨٠٦ ذات تردد عال جداً و ٤٤٥ ذات تردد عال، وأجهزة لاسلكية يدوية		و ٩٢ محطة قاعدية للتردد العالي جداً، و ٦٧ محطة قاعدية للتردد العالي، وأجهزة متنقلة للاتصالات اللاسلكية منها ٨٠٦ ذات تردد عال جداً و ٤٤٥ ذات تردد عال، وأجهزة لاسلكية يدوية
تعهّد وصيانة شبكة هاتفية قادرة على تحويل المكالمات الهاتفية آلياً في مختلف أنحاء منطقة البعثة، تشمل ٦٦٩ ١ جهاز هاتف	نعم	تعهّد وصيانة شبكة هاتفية مزودة بـ ٠١٤ ٢ جهاز هاتف وكانت الاحتياجات الفعلية من الخطوط الهاتفية أعلى من المقدّر
تعهّد وصيانة شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية متنقلة قابلة للنشر	نعم	تم تعهّد وصيانة شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية متنقلة قابلة للنشر
تعهّد وصيانة محطات بث إذاعي تعمل على موجات التضمين الترددي (FM) في مرافق البث الإذاعي	نعم	تم تعهّد محطة بث إذاعي تعمل على موجات التضمين الترددي (FM)
تكنولوجيا المعلومات		
تعهد وصيانة شبكات الحاسوب المحلية والخوادم، والحواسيب المنضدية، والحواسيب المحمولة، والطابعات، والوحدات المتعددة الأغراض، والماسحات الضوئية الموزعة على مواقع في منطقة البعثة والمترابطة فيما بينها والقادرة على الوصول إلى الشبكة الواسعة للأمم المتحدة	نعم	
	١٣	شبكة محلية/واسعة
	٢٩	خادوما
	٢ ٢٨٠	حاسوبا منضديا
	٦١٦	حاسوبا محمولا
	٤٤٢	طابعة
	٦٠	وحدة متعددة الأغراض وماسحة ضوئية
تعهد وصيانة ٥ شبكات لاسلكية في ٥ مواقع	نعم	تعهد وصيانة ٩ شبكات لاسلكية في ١٧ موقعا وُسِّعت الشبكة اللاسلكية لزيادة القدرة على الاتصال
تعهد وصيانة ٧٠٠ ٢ من حسابات مستخدمي البريد الإلكتروني	نعم	تم تعهد وصيانة ٥١٢ ٢ من حسابات البريد الإلكتروني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة مرفق طبي من المستوى الأول الممتاز ذي قدرة محدودة على إجراء العمليات الجراحية في أحد المواقع، و ٧ مستوصفات في ٧ مواقع لكافة أفراد البعثة وموظفي فريق الأمم المتحدة القطري	نعم	تم تشغيل مرفق طبي من المستوى الأول الممتاز ذي قدرة محدودة على إجراء العمليات الجراحية في ديلي تمت صيانة مستوصفات في ٧ مواقع، خدمةً لجميع أفراد البعثة وموظفي فريق الأمم المتحدة القطري
مواصلة ترتيبات الإجلاء الطبي برا وجوا على صعيد البعثة برمّتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفيات من المستوى الثالث في أحد المواقع (داروين)	نعم	اتُّخذت ترتيبات الإجلاء الطبي المستعجل وغير المستعجل براً وجواً على صعيد البعثة، لخدمة جميع موظفي الأمم المتحدة من المقاطعات إلى ديلي ومن ديلي إلى مستشفيات من المستوى الثالث في داروين
تشغيل وصيانة مرافق تقديم خدمات المشورة الاختيارية السرية وخدمات الفحص الطوعي السري فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة	نعم	تم إجراء فحوصات طوعية تتصل بفيروس نقص المناعة البشرية لـ ٣٣٥ موظفا، منهم موظفون مدنيون في البعثة، وأفراد من شرطة الأمم المتحدة وأفراد من وحدات الشرطة المشكّلة ومراقبون عسكريون. وأسدت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المشورة وأجرت الإحالة إلى مراكز طبية أخرى تابعة لشبكة المراكز العالمية، كما أسدت المشورة بشأن التغذية ومسائل أخرى
وضع برنامج لتوعية جميع أفراد البعثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران	نعم	نُفِّذ برنامج التوعية والتثقيف بتوزيع ٣ ٠٠٠ نشرة و ٥٠٠ ٤ ملصق و ١ ٦٠٠ نسخة من النشرات الإخبارية الإلكترونية واستفاد ١ ١٠٠ من موظفي البعثة والفريق القطري (٩٢٠ منهم ذكور و ١٨٠ إناث) من الدورة التدريبية والتعريفية الإلزامية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتلقى ٣٤ من موظفي الأمن في البعثة ووكالات الأمم المتحدة تدريبا مخصصا لمتعهدي مواد العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
قسم الأمن		
توفير خدمات السلامة والأمن لجميع موظفي الأمم المتحدة ومرافقها في كافة أنحاء تيمور – ليشتي، بما يشمل حماية رئيس البعثة وكبار الموظفين المعينين والزوار والشخصيات المرموقة	نعم	وُفرت الحماية المباشرة لرئيسة البعثة والزوار والشخصيات المرموقة، كما قُدمت خدمات الاتصال الأمني لنواب الممثلة الخاصة للأمين العام
		فُتشت كل أماكن المكاتب الخاصة بالبعثة للتأكد من احترامها لمعايير العمل الأمنية الدنيا وخُصص لها حراس أمن متعاقدون. وبلغ عدد أماكن المكاتب المحروسة ٢٠، بها ٨٦ نقطة حراسة
		كانت جميع أماكن الإقامة المستقلة ممتثلة لمعايير العمل الأمنية الدنيا الخاصة بأماكن الإقامة
توفير التدريب في مجال التوعية والإجراءات الأمنية لجميع موظفي الأمم المتحدة لتقليل المخاطر	نعم	قُدم تدريب توجيهي في مجال الأمن لجميع الموظفين الوافدين. وقُدم تدريب آخر في مجالات مهام البحث والحجز التي يضطلع بها حراس الأمن، والإسعاف الأولي، والأسلحة النارية، والنظام العالمي لتحديد المواقع وقراءة الخرائط، واستعمال مطفآت الحرائق، والإنفلونزا الطيرية

ثالثا – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١)

			الفرق	
	الاعتماد	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	١ ٦٨٠,٢	١ ٥٨٨,٥	٩١,٧	٥,٥
الوحدات العسكرية	–	–	–	–
شرطة الأمم المتحدة	٤٦ ٢٠٢,٥	٤٢ ٠٠٩,٨	٤ ١٩٢,٧	٩,١
وحدات الشرطة المشكّلة	١٦ ٨١٧,٨	١٥ ٠٢٦,٤	١ ٧٩١,٤	١٠,٧
المجموع الفرعي	**٦٤ ٧٠٠,٥**	**٥٨ ٦٢٤,٧**	**٦ ٠٧٥,٨**	**٩,٤**
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٦٨ ٦٠١,٧	٦٦ ٦٤٢,٦	١ ٩٥٩,١	٢,٩
الموظفون الوطنيون	٩ ٦٧٤,١	١٠ ٦٣١,٠	(٩٥٦,٩)	(٩,٩)
متطوعو الأمم المتحدة	٧ ٨٥٨,٨	٦ ٧٤٢,٥	١ ١١٦,٣	١٤,٢
المساعدة المؤقتة العامة	١ ٥٨٦,٤	٧٣٤,٢	٨٥٢,٢	٥٣,٧
المجموع الفرعي	**٨٧ ٧٢١,٠**	**٨٤ ٧٥٠,٣**	**٢ ٩٧٠,٧**	**٣,٤**
التكاليف التشغيلية				
الأفراد المقدّمون من الحكومات	–	–	–	–
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	١٤٠,٥	١٢١,٢	١٩,٣	١٣,٧
السفر في مهام رسمية	٤ ٢٧٤,١	٣ ٣٣٤,٢	٩٣٩,٩	٢٢,٠
المرافق والهياكل الأساسية	١٣ ٦٨٤,٨	١١ ٦٦٩,٠	٢ ٠١٥,٨	١٤,٧
النقل البري	٢ ٥٣٦,٤	٣ ٠٢٠,٨	(٤٨٤,٤)	(١٩,١)
النقل الجوي	١٧ ٥٠٩,٥	١٦ ٤٩٠,٧	١ ٠١٨,٨	٥,٨
النقل البحري	–	–	–	–
الاتصالات	٦ ٢٠٢,٢	٤ ٣٦٦,٩	١ ٨٣٥,٣	٢٩,٦
تكنولوجيا المعلومات	٤ ٧٤٧,٦	٣ ٨٢٩,٢	٩١٨,٤	١٩,٣
الخدمات الطبية	١ ٤٠٥,٢	١ ٣٥٨,٣	٤٦,٩	٣,٣
المعدات الخاصة	٣٩٤,٢	٢٥٨,٥	١٣٥,٧	٣٤,٤

الفئة	الاعتماد	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢ ٩٩٥,٦	٢ ٣٢١,٣	٦٧٤,٣	٢٢,٥
المشاريع السريعة الأثر	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**٥٣ ٨٩٠,١**	**٤٦ ٧٧٠,١**	**٧ ١٢٠,٠**	**١٣,٢**
إجمالي الاحتياجات	**٢٠٦ ٣١١,٦**	**١٩٠ ١٤٥,١**	**١٦ ١٦٦,٥**	**٧,٨**
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٤٧٤,٦	٩ ٤٦٩,٠	٥,٦	٠,١
صافي الاحتياجات	١٩٦ ٨٣٧,٠	١٨٠ ٦٧٦,١	١٦ ١٦٠,٩	٨,٢
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٢٠٦ ٣١١,٦**	**١٩٠ ١٤٥,١**	**١٦ ١٦٦,٥**	**٧,٨**

باء – موجز للمعلومات المتعلقة بعمليات نقل الاعتمادات فيما بين الفئات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	التوزيع الأصلي	الاعتماد	
		المبالغ المنقولة	التوزيع المنقّح
أولا – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٦٤ ٧٠١	(٢ ٨٤١)	٦١ ٨٦٠
ثانيا – الموظفون المدنيون	٨٧ ٧٢١	٢ ٦٦٦	٩٠ ٣٨٧
ثالثا – التكاليف التشغيلية	٥٣ ٨٩٠	١٧٥	٥٤ ٠٦٥
المجموع	**٢٠٦ ٣١٢**	**–**	**٢٠٦ ٣١٢**
النسبة المئوية للاعتمادات المنقولة إلى مجموع الاعتمادات			١,٤

٣٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقلت مبالغ من فئة النفقات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لتغطية الزيادة المتوقعة في الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين نظرا لتطبيق جدول المرتبات الوطنية المنقح الذي بدأ العمل به في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠ وتنفيذ عملية تصنيف الوظائف.

جيم - نمط الإنفاق الشهري

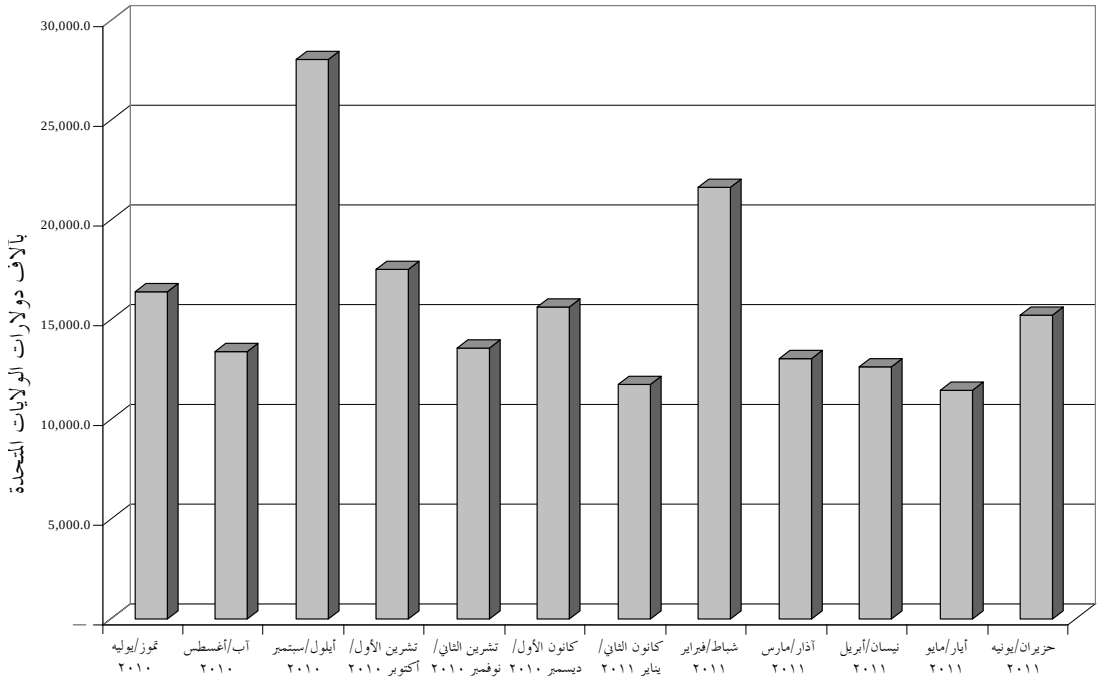

٣٧ - خلال فترة الأداء، ارتبطت زيادة النفقات في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بالالتزامات الناجمة عن استئجار الطائرات وتشغيلها، وعن رد التكاليف إلى الحكومات المساهمة بقوات الشرطة المشكلة المتعلقة بتلك القوات وبالمعدات الرئيسية والدعم الذاتي. ودُفعت أيضا مبالغ لاستئجار الطائرات وتشغيلها ولدفع تكاليف الشرطة المشكلة. وفضلا عن ذلك، أُنشئت خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١١ التزامات ترتبط بتكاليف الشرطة المشكلة خلال النصف الثاني من سنة الميزانية، ودُفعت مبالغ لاستئجار طائرات هليكوبتر وتشغيلها.

دال - إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ
إيرادات الفوائد	٦٨٨,٨
إيرادات متنوعة/أخرى	٤٥٩,٢
تسويات الفترات السابقة	(٢,٥)
المبالغ الآتية من إلغاء التزامات الفترات السابقة	٢ ٢٢٢,٩
المجموع	**٣ ٣٦٨,٤**

هاء – الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الدعم الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	–
وحدات الشرطة المشكّلة	٣ ٤٤٨,٣
المجموع الفرعي	**٣ ٤٤٨,٣**
معدات الدعم الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	١ ١٥٧,٧
الاتصالات	٥١٦,٥
الخدمات الطبية	١٦٤,٧
المعدات الخاصة	٢٥٨,٥
المجموع الفرعي	**٢ ٠٩٧,٤**
المجموع	**٥ ٥٤٥,٧**

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف – العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٠٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	٠,٠٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٠,٦٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦

الفئة	النفقات
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي	
عامل النقل الإضافي	٠,٥ إلى ٤,٥

واو – قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز البعثة[أ]	٤ ٢٨٦,٠
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	–
المجموع	**٤ ٢٨٦,٠**

(أ) يعكس قيمة الإيجار السنوي للمباني الحكومية التي تشغلها البعثة في المقاطعات الثلاثة عشرة في تيمور – ليشتي.

رابعا – تحليل الفروق[1]

	الفرق	
المراقبون العسكريون	٩١,٧	٥,٥٪

٣٨ - يُعزى الرصيد غير المستخدم إلى: (أ) متوسط معدل شغور فعلي بلغ ٢,٩ في المائة مقارنة بالنشر الكامل للمراقبين العسكريين المفترض في الميزانية؛ (ب) وتمديد مدد الخدمة لأربعة مراقبين عسكريين مما ترتب عنه مواصلة صرف بدل الإقامة المقرر للبعثة حسب النسبة المخصصة لما بعد الثلاثين يوما الأولى (١١٩ دولارا/اليوم بدل نسبة ١٤٠ دولارا/اليوم المخصصة للمدة المتجاوزة للثلاثين يوما الأولى)؛ (ج) وعدم وجود احتياجات لصرف تعويضات الوفاة والعجز. وانخفاض الاحتياجات العام قابلته جزئيا زيادة في نفقات السفر نظرا للزيادة الفعلية في تكلفة تذاكر السفر الفردية (٤٢٤ ٤ دولارا للتذكرة السفر ذهابا وإيابا مقارنة بمبلغ ٩٧٦ ٣ دولارا المدرج في الميزانية).

	الفرق	
شرطة الأمم المتحدة	٤ ١٩٢,٧	٩,١٪

٣٩ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى: (أ) ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١١,٣ في المائة عن نسبة ٥ في المائة المدرجة في الميزانية، مما نتج عنه انخفاض في النفقات المتعلقة ببدل الإقامة المقرر للبعثة؛ (ب) وانخفاض تكاليف السفر المتعلقة بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن بسبب سفر ضباط شرطة الأمم المتحدة على رحلات جوية مستأجرة رفقة نظرائهم من وحدات الشرطة المشكلة؛ (ج) وعدم تلقي أية مطالبات بالتعويض عن الوفاة أو العجز خلال الفترة المعنية.

	الفرق	
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٧٩١,٤	١٠,٧٪

(١) مبالغ الفروق في الموارد يُعبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٤٠ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى: (أ) انخفاض احتياجات السفر المتعلقة بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، نظرا لانخفاض تكاليف الاستئجار الفعلية عما هو مدرج في الميزانية نتيجة للجمع بين الرحلات الخاصة بوحدات الشرطة المشكلة والرحلات الخاصة بضباط شرطة الأمم المتحدة؛ (ب) وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتعويض عن الوفاة والعجز لأنه لم تُقدم سوى مطالبة واحدة بالتعويض عن العجز خلال الفترة المعنية؛ (ج) وعدم استخدام الاعتماد المخصص لشحن المعدات المملوكة لوحدات الشرطة المشكلة حيث أنه لم تتم عملية إعادة المعدات إلى الوطن المقررة نظرا لتطبيق السياسة المنقحة الخاصة بوحدات الشرطة المشكلة والتي تنص على إمكانية تنقيل الوحدات الصغيرة القادرة على الانتشار، واستبدال بعض المعدات غير القابلة للتصليح؛ (د) وتوافر حصص إعاشة أثناء العمليات من المخزونات الموجودة. والرصيد العام غير المستخدم قابلته جزئيا زيادة في احتياجات رد التكاليف إلى الحكومات المساهمة بقوات شرطة مشكلة في ما يتعلق بتكاليف المعدات الرئيسية نظرا لكون الإعادة المقررة لمعدات تلك الوحدات إلى الوطن لم تتم.

	الفرق	
الموظفون الدوليون	١ ٩٥٩,١	٢,٩٪

٤١ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض النفقات تحت بند التكاليف العامة للموظفين عما هو مدرج في الميزانية حيث أن التوقعات في الميزانية كانت قد تمت في غياب تجربة سابقة في هذا النوع من الإنفاق بعد بدء العمل بنظام مواءمة شروط الخدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣. وقابلت انخفاض الاحتياجات العام جزئيا نفقات غير مقررة ترتبط بصرف بدل الإقامة المخصص للبعثة لـ ٤ موظفين في المتوسط، تم تعيينهم بالانتداب المؤقت في البعثة من بعثات أخرى لحفظ السلام.

	الفرق	
الموظفون الوطنيون	(٩٥٦,٩)	(٩,٩٪)

٤٢ - تُعزى الاحتياجات الإضافية أساساً إلى تطبيق جدول منقح لمرتبات الموظفين الوطنيين، بدءاً من ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، لم يؤخذ في الاعتبار في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ لأنها وضعت قبل إعداده؛ وإلى ترفيع رتب ١٩٨ موظفا من فئة الخدمة العامة الوطنية و ٤٧ موظفا من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين عند بداية السنة المالية نتيجة لعملية تصنيف الوظائف؛ وإلى زيادة النفقات الفعلية تحت بند التكاليف العامة للموظفين

نظرا لزيادة اشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية ومدفوعات التأمين الصحي وبدلات الإعالة. وقابل الزيادة الاحتياجات العامة جزئيا انخفاض في مبلغ التعويض عن العمل الإضافي، حيث أن الموظفين الوطنيين اختاروا بدل ذلك الاستفادة من إجازات تعويضية.

	الفرق	
متطوعو الأمم المتحدة	١ ١١٦,٣	١٤,٢٪

٤٣ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض دوران متطوعي الأمم المتحدة (إذ جُددت عقود ١٥٨ متطوعا خلال فترة التقرير في حين تمت إعادة ٢١ متطوعا إلى وطنهم من البعثة، مقارنة بـ ١٧٦ حالة إعادة إلى الوطن كانت قد أُدرجت في الميزانية). ونتيجة لذلك، انخفضت النفقات المتصلة بالتكاليف غير المتكررة، مثل مِنح الاستقرار ونفقات ما قبل المغادرة والإعادة إلى الوطن، عما هو مدرج في الميزانية. وفضلا عن ذلك، انخفض عدد متطوعي الأمم المتحدة الذين استفادوا من استحقاقات إجازة زيارة الوطن عما كان مقررا.

	الفرق	
المساعدة المؤقتة العامة	٨٥٢,٢	٥٣,٧٪

٤٤ - يُعزى نقص الاحتياجات إلى متوسط معدل شغور فعلي بلغ ٤٣ في المائة مقارنة بمتوسط ١٠ في المائة للموظفين الدوليين المدرج في الميزانية (رصد اعتماد لـ ٧ موظفين دوليين في حين كان متوسط معدل شغل الوظائف الفعلي خلال فترة التقرير هو ٤ موظفين) وإلى شاغرين لم يُملآ لموظفيْن وطنيين اثنين من الفئة الفنية.

	الفرق	
الخبراء الاستشاريون	١٩,٣	١٣,٧٪

٤٥ - يُعزى الرصيد غير المستخدم إلى انخفاض الاحتياجات إلى الخبراء الاستشاريين غير المدرِّبين حيث أن بعض المهام الاستشارية المقررة قد أنجزها الموظفون الجدد في مكتب مفوض الشرطة، وقابلت ذلك استعانة بخبراء استشاريين إضافيين لتدريب المزيد من الموظفين في البعثة، وشمل ذلك التدريب بناء قدرات الموظفين الوطنيين تيسيراً لحصولهم على فرص عمل بعد انتهاء مهامهم في البعثة.

		الفرق
السفر مهام رسمية	٩٣٩,٩	٢٢,٠٪

٤٦ - يُعزى نقص الاحتياجات أساسا إلى المراقبة الدقيقة للسفر في مهام رسمية وتأجيل الأسفار المقررة إلى الخارج لأغراض غير تدريبية. وفي بعض الحالات، بدلا من سفر الموظفين إلى الخارج لتلقي التدريب، استُعين بخبراء استشاريين لتدريبهم في منطقة البعثة أو تم إرسالهم إلى موردين للخدمات التدريبية في المنطقة.

		الفرق
المرافق والهياكل الأساسية	٢ ٠١٥,٨	١٤,٧٪

٤٧ - يُعزى نقص الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) انخفاض التكاليف التعاقدية الفعلية لتقديم خدمات الصيانة بعد إجراء عطاءات تنافسية، ومنها مناولة النفايات السائلة، والنظافة العامة، وإزالة النفايات الخطرة، ومكافحة الآفات. وقد شَغَّلت البعثة أيضا محارق للنفايات خاصة بها، فنقصت بذلك الاحتياجات المتعلقة بالخدمات التعاقدية لإزالة النفايات؛ (ب) والرصيد غير المستخدم تحت بند خدمات الأمن نظرا لقيد تكاليف تدابير أمن أماكن إقامة الموظفين تحت بند التكاليف العامة للموظفين الدوليين ولتوفير عدد من حراس الأمن لمراكز الشرطة أقل مما كان مقررا؛ (ج) وانخفاض تكاليف القرطاسية واللوازم المكتبية ومواد التصحاح والتنظيف عما كان مدرجا في الميزانية، نظرا لتطبيق البعثة لمراقبة داخلية صارمة على صرف القرطاسية واللوازم المكتبية ولتوفير مُورِّد خدمات النظافة للمواد الخاصة بذلك؛ (د) وعدم استخدام الاعتمادات المرصودة لصيانة الطرق تحت بند خدمات البناء نظرا لقيام الحكومة بصيانة طرق التموين التي تستخدمها البعثة. والانخفاض في النفقات قابله جزئيا ما يلي: (أ) زيادة في تكاليف الوقود (أُدرج في الميزانية سعر ٠,٤٨ دولار للتر ولكن متوسط التكلفة الفعلية بلغ ٠,٩١ دولار للتر)؛ (ب) وزيادة في تكاليف قطع الغيار واللوازم لأن العقد الجديد ينص على أسعار أعلى؛ (ج) وزيادة تكاليف الإيجار المتعلقة بمكتب داروين وتقلبات سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل الدولار الأسترالي.

		الفرق
النقل البري	(٤٨٤,٤)	(١٩,١٪)

٤٨ - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى زيادة تكاليف الوقود (أُدرج في الميزانية سعر ٠,٤٨ دولار للتر ولكن متوسط التكلفة الفعلية بلغ ٠,٩١ دولار للتر)، فضلا عن اقتناء مركبة خاصة بمكتب داروين وتجديد مخزونات النشر الاستراتيجية. وقابل الزيادة في الإنفاق انخفاض في الاحتياجات المتعلقة باستئجار المركبات والتصليح والصيانة وقطع الغيار حيث أن البائع قد منح خصومات مهمة تتعلق بذلك.

	الفرق	
النقل الجوي	١ ٠١٨,٨	٥,٨٪

٤٩ - يُعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى عدم استخدام الاعتمادات المدرجة في الميزانية التي تتصل بطلاء الطائرات الثابتة الجناحين وطائرات الهليكوبتر ونقلها إلى منطقة البعثة وإعادتها منها، نظرا لتمديد العقود القائمة الخاصة بطائرتين ثابتتي الجناحين وثلاث طائرات هليكوبتر. وقابلت نقص النفقات جزئيا زيادة في تكاليف وقود الطائرات حيث بلغ متوسط السعر الفعلي ٠,٨٩ دولار للتر مقارنة بسعر ٠,٦٣ دولار المدرج في الميزانية.

	الفرق	
الاتصالات	١ ٨٣٥,٣	٢٩,٦٪

٥٠ - يُعزى نقص الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) عدم استبدال المعدات وتخفيض مخزونات قطع الغيار القائمة في سياق الاستعدادات للمرحلة الانتقالية؛ (ب) وعدم استخدام اعتمادات خدمات دعم الاتصالات بصفة كاملة نظرا لاستفادة عدد أقل من الموظفين التعاقديين من استحقاقات الإجازة الخاصة بهم؛ (ج) وعدم الانتهاء من إعداد عقد طباعة ونشر المواد الإعلامية قبل نهاية الفترة المعنية.

	الفرق	
تكنولوجيا المعلومات	٩١٨,٤	١٩,٣٪

٥١ - يُعزى نقص الاحتياجات أساسا إلى عدم استبدال المعدات وخفض مخزونات قطع الغيار القائمة في سياق الاستعدادات للمرحلة الانتقالية، وعدم استخدام اعتمادات خدمات دعم الاتصالات بصفة كاملة نظرا لاستفادة عدد أقل من الموظفين التعاقديين من استحقاقات الإجازة الخاصة بهم. وقابلت الرصيد غير المستخدم جزئيا زيادة الاحتياجات المتعلقة برخص تشغيل تطبيقات البرامجيات الجديدة.

		الفرق
المعدات الخاصة	١٣٥,٧	٣٤,٤٪

٥٢ - يعزى الرصيد غير المستخدم إلى المبالغة في الاحتياجات المدرجة في الميزانية.

		الفرق
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٦٧٤,٣	٢٢,٥٪

٥٣ - يُعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى: (أ) تأجيل شراء معدات المرفق الرياضي؛ (ب) وانخفاض الاحتياجات المتصلة بنشر الإعلانات؛ (ج) ونقل معدات حماية الموظفين من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات؛ (د) وعدم توافر بعض البرامج التدريبية التي سبق أن خصصت لها اعتمادات في الميزانية، وتنفيذ برامج تدريبية من خلال الاستعانة بمدربين داخليين. وقابل الرصيد غير المستخدم جزئيا قيد خسارة ناجمة عن تحويل العملات في حسابات البعثة نظرا لتفاوت سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل عملات أخرى قابلة للتحويل.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥٤ - في ما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٥٠٠ ١٦٦ ١٦ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى المتعلقة بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والبالغة ٤٠٠ ٣٦٨ ٣ دولار، الآتية من إيرادات الفوائد (٨٠٠ ٦٨٨ دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (٢٠٠ ٤٥٩ دولار) وإلغاء التزامات الفترة السابقة (٩٠٠ ٢٢٢ ٢ دولار)، وهي مبالغ قابلتها تسويات من الفترات السابقة (٥٠٠ ١ دولار).